



جامعة غرداية - الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة ، تخصص : محاسبة

بعنوان :

فعالية الرقابة الجبائية في الرفع من التحصيل الضريبي

- دراسة حالة - مركز الضرائب بوهراوة - غرداية -

تحت اشراف الاستاذ : د/ اسماعيل بيشي

الأستاذ المساعد : د/ العيد غشي

من إعداد الطالبة :

- سارة صيتي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2026/06/04

امام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/ ابراهيم دوار	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
د/ إسماعيل بيشي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د/ العيد غشي	أستاذ	جامعة غرداية	مشرف مساعدا
أ.د/ عبد القادر قطيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية : 2026/2025



جامعة غرداية – الجزائر –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير أكاديمي

في ميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة ، تخصص : محاسبة

بعنوان :

فعالية الرقابة الجبائية في الرفع من التحصيل الضريبي

- دراسة حالة – مركز الضرائب ولاية غرداية -

تحت اشراف الاستاذ : د/ اسماعيل بيشي

الأستاذ المساعد : د/ العيد غشي

من إعداد الطالبة :

- سارة صيتي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2026/06/04

امام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/ ابراهيم دوار	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
د/ إسماعيل بيشي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د/ العيد غشي	أستاذ	جامعة غرداية	مشرف مساعدا
أ.د/ عبد القادر قطيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية : 2026/2025

اهداء

إلى تلك الروح التي عبرت ممرات القلق بشتات، ونسجت من تعب الليالي خيوطاً من نور
أهدي هذا الجهد لنفسي التي لم تتخل عني يوماً، ولم تترك يدي حين تعثرت خطاي
إلى عينيّ اللتين سهرتا طويلاً، وإلى قلبي الذي آمن بالوصول رغم كل تعب الطريق
شكراً الثباتي، لأنموي، لصبري، ولأحلامي التي مازالت تليق بي، ومازلت أليق بها
أهدي هذا الفخر لذاتي التي كانت وما زالت... فخر نفسها

إلى السّدرّة التي أستظل بفيئها

أبي العزيز

يا من علّمني أن المجد لا يُنال إلا بالصبر، وأن الكرامة تُبنى بالعمل، وأن اسمك الذي أحمله هو أول أوسمتي
وأعظم شهاداتي
إليك يا من كنت السند والجدار الذي أستند إليه كلما أثقلتني الحياة

إلى منبع الحنان والطهر

أمي الغالية

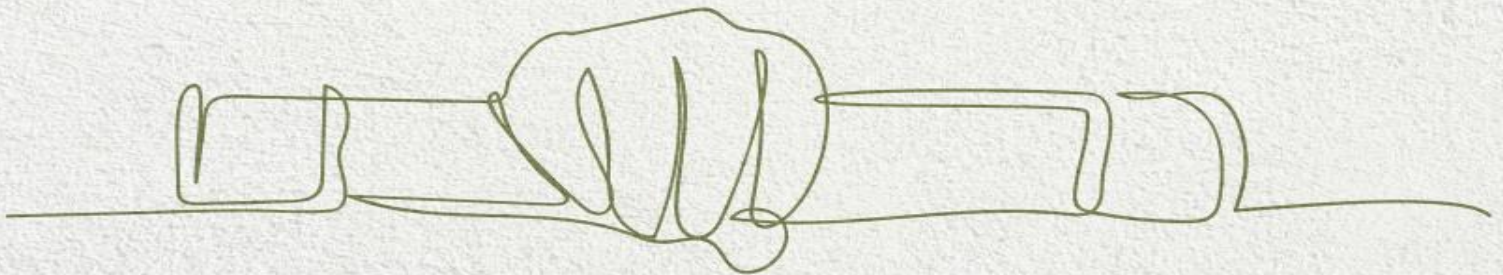
يا من كان دعاؤك يسبق خطاي، وكلما تكّلت تمنحني القوة كلما ضعفت.
إليك يا جنتي، يا من تزهّر الحياة بدعائك، ويستقيم بوجودك كل ما مال في أيامي

إلى سندي، وذخري، وعزوتي التي أعتز بها دوماً

اخوتي

أهديكم ثمرة سنواتٍ من الاجتهاد والسهر، لعل فرحتكم اليوم تكون أجمل ما أحصد من هذا الطريق

إلى عائلتي الكريمة.. وإلى كل من آمن بي، أو ترك في رحلتي أثراً طيباً
لكم مني خالص الأمتنان



شكر

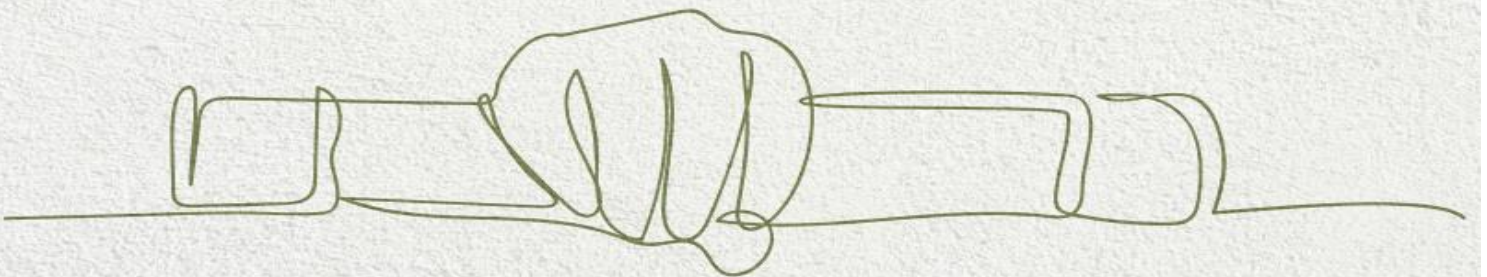
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾
(سورة إبراهيم، الآية 7).

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تنزل الخيرات، ويحكمته تنال
الغايات. الحمد لله الذي أنار لي طريق العلم، ومنحني القوة والصبر لأكمل هذا العمل
المتواضع، وجعل لي من التوفيق نصيباً لأقف اليوم على عتبة هذا الإنجاز

وفي مقام العرفان بالفضل لأهله، أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي
الفاضل والمشرف القدير

الدكتور إسماعيل ييشي

الذي كان لي نعم الموجه والمعلم، والذي تفضل بقبول الإشراف على هذا البحث،
فكان لسعة صدره، ورصانة علمه، وتوجيهاته القيمة التي لم يخل بها يوماً، الأثر
العميق في تقويم هذا العمل وإيصاله إلى صورته النهائية. فجزاه الله عني كل خير،
وبارك له في علمه وعمله



الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز فعالية الرقابة الجبائية في الرفع من التحصيل الضريبي على مستوى مركز الضرائب بوهراوة - غرداية، وذلك انطلاقاً من الإشكالية الرئيسة المتمثلة في: فيما تتمثل فعالية الرقابة الجبائية في الرفع من التحصيل الضريبي على مستوى الهياكل القاعدية للإدارة الجبائية؟. اعتمدت الدراسة مقارنة مزدوجة جمعت بين الإطارين النظري والتطبيقي؛ حيث تم في الجانب التطبيقي تحليل حالة للرقابة الداخلية وثلاث حالات للرقابة الخارجية، شملت إعادة تقييم الأصول عند شطب النشاط، والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية، وفحص المحاسبة والبيانات البنكية ومقارنة التصريحات الجبائية بالواقع الاقتصادي للمكلفين.

أظهرت النتائج أن الرقابة الجبائية، بمختلف أشكالها، تسهم فعلياً في تضيق الفجوة بين الوعاء الجبائي الحقيقي وما يُصرَّح به، من خلال استرجاع مبالغ معتبرة من الحقوق الجبائية غير المصرح بها، كما بيّنته حالات إعادة تقييم الأصول في الرقابة الداخلية وحالات المداخيل والأرقام المخفية في الرقابة الخارجية، على غرار حالة ب.م وحالة S.H.T وحالة ب.ي. وخلصت الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية تؤدي دوراً وقائياً وتصحيحياً أساساً، بينما تتجسد قوة الرقابة الخارجية في بعدها الكشفية المعمق، وأن التكامل بينهما يمثل شرطاً أساسياً لتحسين مؤشرات التحصيل الجبائي وتعزيز الامتثال الضريبي في مركز الضرائب غرداية.

الكلمات المفتاحية: رقابة جبائية، تحصيل ضريبي، وعاء جبائي، رقابة داخلية، رقابة خارجية، تهرب جبائي، مركز الضرائب غرداية.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence l'efficacité du contrôle fiscal dans l'amélioration du recouvrement de l'impôt au niveau du Centre des Impôts Bouhraoua – Ghardaïa, à partir de la problématique centrale suivante : en quoi consiste l'efficacité du contrôle fiscal dans l'amélioration du recouvrement de l'impôt au niveau des structures de base de l'administration fiscale ? L'étude adopte une approche double, combinant les volets théorique et appliqué ; sur le plan empirique, elle s'appuie sur l'analyse d'un cas de contrôle interne et de trois cas de contrôle externe, portant sur la réévaluation des immobilisations lors de la cessation d'activité, la vérification approfondie de la situation fiscale, ainsi que l'examen de la comptabilité, des données bancaires et la comparaison entre les déclarations fiscales et la réalité économique des contribuables.

Les résultats montrent que le contrôle fiscal, sous ses différentes formes, contribue effectivement à réduire l'écart entre l'assiette fiscale réelle et celle déclarée, en permettant la récupération de montants significatifs de droits fiscaux non déclarés, comme l'illustrent les cas de réévaluation des immobilisations dans le contrôle interne et les revenus ou chiffres d'affaires dissimulés dans le contrôle externe, à l'exemple des cas B.M, S.H.T et B.Y. L'étude conclut que le contrôle interne joue principalement un rôle préventif et correctif, tandis que la force du contrôle externe réside dans sa dimension d'investigation approfondie ; la complémentarité entre les deux apparaît ainsi comme une condition essentielle pour l'amélioration des indicateurs de recouvrement fiscal et le renforcement de la conformité volontaire au Centre des Impôts de Ghardaïa.

Mots-clés : contrôle fiscal, recouvrement de l'impôt, assiette fiscale, contrôle interne, contrôle externe, fraude et évasion fiscales, Centre des Impôts de Ghardaïa.

ص	العنوان
13	الجدول 1.I : إجراءات الرقابة الجبائية
32	الجدول 2.I : المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
47	الجدول 1.II : النتيجة المحاسبية الصافية للحالة الأولى للرقابة الداخلية
47	الجدول 2.II : تحديد فائض او تناقص القيمة للحالة الأولى للرقابة الداخلية
48	الجدول 3.II : بعد اعادة التقييم الجبائي للحالة الأولى للرقابة الداخلية
48	الجدول 4.II : تحديد الأساس الخاضع IRG للحالة الأولى للرقابة الداخلية
48	الجدول 5.II : تحديد الضريبة على الدخل الاجمالي للحالة الأولى للرقابة الداخلية
49	الجدول 6.II : النتيجة المحاسبية الصافية للحالة الثانية للرقابة الداخلية
50	الجدول 7.II : . تحديد فائض او تناقص القيمة للحالة الثانية للرقابة الداخلية
50	الجدول 8.II : تحديد الأساس الخاضع IRG للحالة الثانية للرقابة الداخلية
50	الجدول 9.II : تحديد الضريبة على الدخل الاجمالي للحالة الثانية للرقابة الداخلية
53	الجدول 10.II : جدول الضريبة على الدخل للاجمالي vasf للحالة الأولى للرقابة الخارجية
54	الجدول 11.II : جدول الرسم على النشاط المهني للحالة الثانية للرقابة الخارجية
54	الجدول 12.II : جدول حساب TVA للحالة الثانية للرقابة الخارجية
55	الجدول 13.II : جدول حساب TAP للحالة الثانية للرقابة الخارجية
57	الجدول 14.II : جدول الرسم على القيمة المضافة للحالة الثالثة للرقابة الخارجية
58	الجدول 15.II : جدول استرجاع الرسم على القيمة المضافة للمشتريات للحالة الثالثة للرقابة الخارجية
60	الجدول 16.II : عرض أهم نتائج الرقابات الجبائية (5 حالات)

ص	العنوان
13	الشكل 1.I : يوضح اشكال الرقابة الجبائية في النظام الجبائي الجزائري
38	الشكل 1.II: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب غرداية
61	الشكل 2.II : تمثيل بياني لمجموع الضرائب للحالات الخمس (الوحدة دج)

مقدمة

أ. توطئة

عرف النظام الجبائي في الجزائر، شأنه شأن الأنظمة الجبائية في الدول النامية، جملة من الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز الموارد الجبائية وتقوية دورها في تمويل الخزينة العمومية، وذلك في ظل انخفاض الإيرادات الجبائية البترولية ومرافقها من تزايد متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تمس هذه الإصلاحات مختلف مكونات المنظومة الجبائية، من حيث القواعد القانونية والتنظيمية من جهة، ومن حيث أساليب الإدارة الجبائية في التكفل بمهام التقييم والتقدير والرقابة والتحصيل من جهة أخرى، بما ينسجم مع متطلبات الشفافية وترشيد النفقات العمومية. وتنبع أهمية ذلك من كون الضريبة تشكل إحدى الركائز الأساسية لتمويل الميزانية العامة للدولة، مما يفرض الحرص على ضمان تحصيلها في الآجال وبالمبالغ المستحقة، وتقليص الفجوة بين الإمكانيات الجبائية المتاحة وما يتم تحصيله فعلياً على أرض الواقع.

انطلاقاً من هذا يمكن اعتبار الرقابة الجبائية على أنها إحدى أهم الآليات التي تركز عليها الإدارة الجبائية في تقييم صحة التصريحات الجبائية، والكشف عن مختلف أشكال الغش والتهرب الجبائيين، وذلك من خلال التحقق من مدى التصريحات للواقع الاقتصادي والمالي للمكلفين بالضريبة، والوقوف على مدى احترامهم لأحكام التشريع الجبائي. إن فعالية هذه الرقابة لا تنحصر في بعدها الردعي فقط، بل تتعداها إلى بعد تحفيزي وتوجيهي يسهم في نشر الثقافة الجبائية وترسيخ مبدأ الامتثال الطوعي لدى المكلفين، والذي يؤدي إلى توسيع الوعاء الجبائي وتحسين مردودية التحصيل. وفي ظل هذه الأهمية المتزايدة، يطرح التساؤل حول مدى قدرة أجهزة الرقابة الجبائية، على المستوى المركزي والمحلي، على الانخراط في هذا الدور وتحقيق الأهداف المسطرة لها، لاسيما في الهياكل الجبائية القاعدية على غرار مركز الضرائب C.D.I - بوهراوة - ولاية غرداية، الذي يمثل فضاءً ملائماً لدراسة العلاقة بين الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي في الواقع العملي.

ب. الإشكالية :

انطلاقاً من هذه المعطيات، تتحدد إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

فيما تتمثل فعالية الرقابة الجبائية في الرفع من التحصيل الضريبي مركز الضرائب C.D.I - بوهراوة - ولاية

غرداية ؟

ج. الاسئلة الفرعية :

يتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، من أهمها:

1. هل يمكن للرقابة الجبائية زيادة فعالية التحصيل الجبائي ؟
2. فيما تتمثل الآليات والأساليب المعتمدة في إجراءات الرقابة الجبائية في الرفع من مؤشرات التحصيل الجبائي في مركز الضراب C.D.I غرداية.
3. ماهو الاسهام الذي يمكن الرقابة الجبائية من إحداثه في تحصيل مستويات التحصيل الجبائي للحد من التهرب الضريبي ؟

د. الفرضيات :

وللإجابة عن الإشكالية وأسئلتها الفرعية، تقترح الدراسة مجموعة من الفرضيات، من أهمها:

1. تسهم الرقابة الجبائية، بمختلف أشكالها، في زيادة فعالية التحصيل الجبائي من خلال الكشف عن الفروقات غير المصرح بها واسترجاع الحقوق الجبائية الإضافية لفائدة الخزينة العمومية على مستوى مركز الضرائب C.D.I غرداية.
2. تؤدي الآليات والأساليب المعتمدة في إجراءات الرقابة الجبائية) كالرقابة الداخلية على الملفات، والرقابة الخارجية عبر التحقيق المحاسبي والمعمق، وحق الاطلاع وطلبات المعلومات) إلى تحسن ملموس في مؤشرات التحصيل الجبائي على مستوى مركز الضرائب C.D.I غرداية، من خلال تقليص الفارق بين الوعاء الحقيقي والوعاء المصرّح به.
3. يساهم تفعيل الرقابة الجبائية بصفة منتظمة وفعّالة في الحد من التهرب والغش الجبائيين عبر تعزيز الامتثال الطوعي لدى المكلفين، مما ينعكس إيجاباً على مستويات التحصيل الجبائي على المدى المتوسط والبعيد.

هـ. أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية هذا الموضوع في بعدين أساسيين؛ أولهما بعد نظري يتصل بدراسة أحد المحاور الجوهرية في المالية العامة والمتمثل في الرقابة الجبائية ودورها في تجسيد عدالة جبائية أكبر من خلال توزيع الأعباء الضريبية على نحو

أكثر إنصافا بين المكلفين، وثانيهما بعد تطبيقي يرتبط بتحليل الواقع الاجرائي في ممارسة أشكال الرقابة الجبائية على مستوى مركز الضرائب - C.D.I بوهراوة - ولاية غرداية والوقوف على مدى فعاليتها في تحسين مردودية التحصيل الضريبي، بما يسمح باقتراح جملة من الحلول العملية التي يمكن أن تستفيد منها الإدارة الجبائية.

و. أهداف الدراسة :

وانسجاما مع ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

1. إبراز الإطار المفاهيمي والقانوني للرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر.
2. تحديد طبيعة العلاقة بين التحصيل الضريبي والرقابة الجبائية ، مع إبراز مدى مساهمة فعاليتها في الرفع من سقف التحصيل.
3. تشخيص وتحليل واقع الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي على مستوى مركز الضرائب - C.D.I بوهراوة - ولاية غرداية، بالاستناد إلى المعطيات المتاحة والزيارات الميدانية.
4. تقييم مدى مساهمة الرقابة الجبائية في الرفع من التحصيل الضريبي على مستوى المركز محل الدراسة، واستخلاص أهم النتائج.

ز. منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض المفاهيم المرتبطة بالرقابة الجبائية وتحليلها، كما اعتمدت على منهج دراسة الحالة من خلال تناول حالات واقعية للرقابة الداخلية والخارجية بمركز الضرائب غرداية، قصد إبراز مدى فعالية هذه الرقابة في تصحيح الأوعية الجبائية والرفع من التحصيل الضريبي. وتم ذلك بالاستناد إلى مجموعة من الوثائق الجبائية الرسمية، مثل الإشعارات بالتحقيق، والتبليغات، وجداول الحقوق والعقوبات، وإشعارات الدفع، بما أتاح ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي بصورة دقيقة.

ح. صعوبات الدراسة :

تواجه هذه الدراسة جملة من الصعوبات، من بينها صعوبة الوصول إلى بعض البيانات والإحصاءات التفصيلية المتعلقة بالرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي بسبب طابعها السري وحساسيتها، إضافة إلى احتمال تحفظ بعض الإطارات والعاملين على تقديم كل المعلومات المطلوبة بدقة وشفافية. كما قد تعترض الدراسة صعوبات مرتبطة

بضعف توحيد التصنيف المحاسبي والجبايي للبيانات، وكذا محدودية الدراسات السابقة المحلية التي عاجلت موضوع فعالية الرقابة الجبائية في الرفع من التحصيل الضريبي في نفس الإطار المكاني.

ط. إطار الدراسة :

الإطار الزمني للدراسة : يتمثل في الفترة الممتدة من جانفي إلى غاية ماي 2026 .

الإطار المكاني للدراسة : في مركز الضرائب - C.D.I بوهراوة - ولاية غرداية، باعتباره وحدة إدارية جبائية محلية تمارس مختلف مهام الرقابة والتحصيل ضمن نطاقها الجغرافي، بما يوفر مجالا ملائما لدراسة العلاقة بين الرقابة الجبائية ومردودية التحصيل الضريبي في الواقع العملي.

ي. خطة الدراسة :

وبناء على ما سبق، سيتم تناول موضوع الدراسة وفق الخطة الآتية:

- **الفصل الأول:** الإطار النظري للرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي، ويتضمن مباحث نظرية حول مفهوم الرقابة الجبائية، أنواعها وإطارها القانوني، إضافة إلى مفهوم التحصيل الضريبي ومراحله ومعوقاته، مع التطرق إلى طبيعة العلاقة بين الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي.
- **الفصل الثاني:** الإطار التطبيقي لفعالية الرقابة الجبائية في الرفع من التحصيل الضريبي على مستوى مركز الضرائب - C.D.I بوهراوة - ولاية غرداية، ويتضمن عرضا لخصائص المركز وتنظيمه، وتحليلا لمؤشرات الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي خلال الفترة المدروسة، مع قياس أثر الرقابة على التحصيل واستخلاص النتائج واقتراح التوصيات.

الفصل الأول : الإطار النظري للرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الدراسات السابقة المحلية

الدراسات السابقة الأجنبية

المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار العام للرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي

ماهية الرقابة الجبائية

التحصيل الضريبي في النظام الجبائي الجزائري

علاقة الرقابة الجبائية بالتحصيل الضريبي

خلاصة الفصل

تمهيد :

يُعدّ موضوع الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي من الموضوعات المحورية في الأدبيات المالية والجبائية المعاصرة، خاصة في الأنظمة التي تعتمد على مبدأ التصريح الذاتي، كما هو الحال في النظام الجبائي الجزائري، حيث يُنيط بالملكفين عبء التصريح الصحيح بوعائهم الجبائي، بينما تتولى الإدارة الجبائية مهمة التحقق والرقابة والتحصيل. وفي هذا السياق، يأتي هذا الفصل الأول ليضع الأساس النظري والمنهجي الذي تُبنى عليه بقية أجزاء المذكورة، من خلال تناول المفاهيم الجوهرية المرتبطة بكل من الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي، ثم إبراز طبيعة العلاقة بينهما، وأخيرا استعراض أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع ، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول: الإطار العام للرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار العام للرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي

يتناول هذا المبحث الإطار العام للرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي باعتبارهما من أهم الركائز العملية لأي نظام جبائي يعتمد على التصريح الذاتي للمكلفين. ويتم فيه توضيح ماهية الرقابة الجبائية، وأنواعها وأدواتها، إلى جانب الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم ممارستها في الجزائر. كما يتعرض المبحث لمفهوم التحصيل الضريبي وأهميته ومراحل ومعوقاته، تمهيدا لفهم العلاقة الوثيقة بين الرقابة والتحصيل في الفقرات اللاحقة.

المطلب الأول: ماهية الرقابة الجبائية

سنعرض في هذا المطلب مفهوما عاما للرقابة الجبائية وأشكالها وكذا إجراءاتها ومن ثم إطارها القانوني والتنظيمي.

الفرع الأول : مفهوم الرقابة الجبائية

تعد الرقابة الجبائية من الوظائف المحورية في أي نظام جبائي يعتمد على مبدأ التصريح الذاتي، حيث يُسند المشرع للمكلف بالضريبة مسؤولية تحديد الوعاء والتصريح به، بينما تضطلع الإدارة الجبائية بوظيفة التحقق والرقابة على مدى صحة تلك التصريحات¹، حيث يمكن تعريف الرقابة الجبائية من خلال :

- التعريف الأول: "الرقابة الجبائية" هي تشخيص محتوى الكتابات الحسابية بما يلائم مع القانون الجبائي والتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات والتصريحات المقدمة².
- التعريف الثاني: كما يعرفها الدكتور حامد عبد المجيد دراز بأنها "التحقق من شمول الوعاء الضريبي لكافة العناصر الخاضعة للضريبة، ومن صحة القيم المالية لهذه العناصر، والتأكد من حقيقة الضريبة أو عند النظر في إسقاطها"³.
- التعريف الثالث: كما عرفت المديرة العامة للضرائب على أنها "الوسيلة الضرورية لضمان المساواة بين الأفراد في دفع الضريبة، وتشكل شرطا من الشروط الأساسية والفعالة لتحقيق منافسة شريفة وعادلة بين المؤسسات"¹.

¹ طالب حسين ابراهيم وبن زغيبه ايوب، دور الرقابة الجبائية في عملية التحصيل الجبائي-دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب ولاية برج بوعريش- ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص محاسبة وجبائية معمقة، جامعة برج بوعريش، 2019-2020 ، ص31.

² Ahmed HAMIMI, l'audit constable et financier, Édition Berti, Algérie, 2001, p 172.

³ حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، دار الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 222.

مما سبق يمكن تعريف الرقابة الجبائية بأنها آلية تتضمن مجموعة من الأساليب والإجراءات التشريعية والتقنية، التي تستخدمها الإدارة الجبائية في تقييم التصريحات المودعة من طرف المكلفين بالضريبة من أجل مقارنتها بقوائم مالية بهدف استخراج الاختلالات والتجاوزات المرتكبة من طرفهم ، بغية تحديد الوعائي الحقيقي الجبائي من أجل القيام بتقويم سلوكهم.

من خلال هذه التعاريف ، يمكن إبراز مجموعة من **خصائص** الرقابة الجبائية، أهمها أنها²:

- رقابة لاحقة في الغالب، إذ تُمارس بعد تقديم التصريحات والقيام بالإجراءات العادية للتصفية، باستثناء بعض الحالات التي تكون فيها الرقابة آنية أو قبلية³.
- رقابة انتقائية، حيث لا يمكن للإدارة، من الناحية العملية، فحص جميع المكلفين، لذلك تعتمد على معايير ومؤشرات لاختيار الملفات ذات المخاطر الأعلى.
- رقابة تقنية وقانونية في آن واحد، فهي تتطلب إلماما بقواعد المحاسبة والمالية، إلى جانب الأحكام الجبائية والإجرائية، حتى يتمكن أعوان الرقابة من تكييف الوقائع تكييفاً صحيحاً.
- رقابة مستمرة ومتطورة، إذ تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على المحيط الاقتصادي والتكنولوجي، ما يستوجب تحديث أساليبها وأدواتها باستمرار⁴.

أما أهمية الرقابة الجبائية في النظام الجبائي التصريحي فتتجلى في عدة أبعاد:

أولاً: الرقابة الجبائية كوسيلة لضمان التطبيق السليم للقانون الجبائي: من خلال التحقق من أن المكلفين يحترمون الالتزامات المفروضة عليهم قانوناً،

ثانياً: الرقابة الجبائية كأداة لرفع مردودية النظام الجبائي: عن طريق الكشف عن المداخل غير المصرح بها أو المصرح بها بأقل من حقيقتها.

¹ ميثاق المكلفين بالضريبة الخاصين للرقابة الجبائية، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2006، ص 5.

² BELABBAS YASMINE, l'impact du contrôle fiscal sur l'amélioration du recouvrement d'impôts en Algérie, Mémoire de fin d'études en vue de l'obtention du diplôme de master Spécialité contrôle de gestion, ECOLE SUPERIEURE DE COMMERCE , 2019-2020, P1.

³ عمري مراد ، الرقابة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي - دراسة حالة مركز الضرائب ولاية سطيف، مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر تخصص إدارة مالية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2022-2023، ص33.

⁴ BLAHA Brahim, L'impact de la nouvelle stratégie du contrôle fiscal sur la répression de la fraude en Algérie , These de doctorat en Sciences Economiques , Université d'Oran 2 , P17.

ثالثاً: الرقابة الجبائية كآلية لتعزيز العدالة الجبائية: حيث إن خضوع المكلفين لرقابة فعلية ومتوازنة يحد من ظاهرة التحمل غير العادل للعبء الضريبي بين الملتزمين والمتهربين¹.

وتتمثل أهم أهداف الرقابة الجبائية في:

1. الهدف القانوني:

ويتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة كافة التصرفات المالية للمكلفين للقوانين والأنظمة، لذا وحرصاً منها في الآونة الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين الذين يقومون بتقديم معلومات مغلوطة يمارسون بواسطتها التهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية.

2. الهدف الإداري:

لا تؤدي الرقابة الجبائية دوراً هاماً للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل كبير في زيادة الفعالية والأداء، ويمكن تحديدها في النقطتين التاليتين:

- تصحيح الانحرافات وتقييم الأخطاء بما يساعد الإدارة الجبائية في المعرفة والإلمام بأسبابها وتوجيه آثارها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك.
- تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي².

3. الهدف المالي والاقتصادي: حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب والسرقة، أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال، وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام، مما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية.

4. الهدف الاجتماعي: على المستوى الاجتماعي نجد أن الرقابة الجبائية تلعب دوراً هاماً في:

- مكافحة انحراف المكلف بشتى أنواعها وبالتالي تجنب العقوبات والزيادات الناجمة عن أي قصور في تطبيق القواعد الضريبية.

¹ عمري مراد ، المرجع السابق ، ص35.

² لمياء الجبالي حسيني، حي فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال فترة 2007-2012، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2014/12، ص 33-34.

- ضمان تطبيق قواعد الضريبة تطبيقاً عادلاً بين الأفراد، وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية والجبائية ما بين المكلفين وترسيخ مبدأ المساواة في دفع الضريبة¹.

الفرع الثاني: أشكال الرقابة الجبائية

حسب النظام الجبائي الجزائري فإن الرقابة الجبائية تأخذ عدة أشكال، فيمكن أن تباشر بصفة عامة (رقابة داخلية) أو بصفة معمقة (رقابة خارجية)².

أولاً: الرقابة الداخلية (الشاملة) :

يتم هذا النوع من الرقابة على مستوى المفتشيات ومراكز الضرائب دون الانتقال إلى عين المكان وتشكل من نوعين هما³:

1. **الرقابة الشكلية:** تعتبر أول عملية رقابية حيث تقوم مصلحة الضرائب بمراقبة التصريحات التي يقدمها المكلف بالضريبة من أجل التأكد من هوية وعنوان المكلف بالضريبة والتأكد من عدم وجود أخطاء مادية على التصريحات،
أي تهدف هذه الرقابة إلى التأكد من كفاية تقديم المعلومات من الناحية الشكلية فقط دون موارنتها مع الوثائق التي بحوزة الإدارة وتعتبر مرحلة تحضيرية للرقابة على الوثائق.
2. **الرقابة على الوثائق:** تتم هذه المرحلة على مستوى مصلحة التحقيق، حيث تجرى فحصاً شاملاً للتصريحات الضريبية المكتوبة من خلال موارنتها بمختلف الوثائق التي تحتفظ بها الإدارة الجبائية، وبالتالي تتطلب هذه العملية إحضار الوثائق والسجلات المحاسبية، ويتم من خلالها إتباع فحص انتقادي للتصريحات والوثائق استناداً إلى المعلومات المتاحة للملف الجبائي ومقارنة محتويات التصريح بالوثائق المرفقة له وبمجموع المعلومات المتاحة من مختلف الهيئات والمؤسسات المتعاملة مع المكلف .

ثانياً : الرقابة الخارجية (المعمقة) :

¹ يوسف الزين نوال وخليف كوثر ، فعالية الرقابة الجبائية في عملية التحصيل الجبائي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة، 2021-2022 ، ص10.

² Himrane, M., & Larioui, A. Le contrôle fiscal en Algérie, quel est l'impact des réformes ? Journal of Advanced Economic Research, Vol. 05, N°01, 2020 , P138.

³ إكرليف سامية وبولكرع مروة، دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي — دراسة ميدانية مركز الضرائب عين تموشنت ، مذكرة تخرج ماستر، جامعة عين تموشنت، 2024 ، ص ص 5-6.

تشمل ثلاث أنواع من الرقابة¹ :

1. **التحقيق في المحاسبة:** يعتبر التحقيق المحاسبي من أدوات الرقابة الجبائية الفعالة التي تمنح سلطة لأعوان الضرائب لإجراء تحقيقات شاملة في دفتر المكلف بالضريبة لمعرفة وعاء الضريبة خلال السنوات الأربع الأخيرة، هذا طبقاً للمادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية، التحقيق في المحاسبة هو عبارة عن مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المتعلقة لسنوات مقفلة.

وقد عرفه دانييل نديك بأنه يشير إلى مجموع العمليات التي تهدف إلى فحص محاسبة المؤسسة في عين المكان ومقارنة النتائج مع البيانات المادية والوثائقية بهدف رقابة مدى دقة وسلامة التصريحات المكتوبة، وذلك للكشف عن الأخطاء والإهمال والغش وتصحيح المخالفات إن أمكن، أو اتخاذ إجراءات إن اقتضى الأمر.

ويشمل التحقيق المحاسبي جميع العمليات التي يجريها أعوان التحقيق للتأكد من انسجام النظام الجبائي بمسك الدفاتر والوثائق المحاسبية من خلال مقارنة هذه الوثائق والمستندات المبررة للنشاطات التي ستكون موضوع التحقيقات بالتسجيلات القانونية المضمنة في الدفاتر المحاسبية بالاعتماد على المكان المنصوص عليه المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية ومقابلته بوجود المكلف أو ممثله القانوني في الدفاتر المحاسبية حيث يمكن للمحققين الانتقال إلى عين المكان عدا في حالة عكس من طرف المكلف بالضريبة بوجوده كلياً وكتائياً أو في حالة قاهرة تم إبرازها قانوناً من طرف المصلحة².

وتمارس الإدارة الجبائية حق الرقابة على المعلومات المحاسبية مهما كان نوعها، بما في ذلك أنظمة المعلومات الآلية ، ومن أهم خصائص التحقيق المحاسبي:

- تطبيقه خارج مكاتب الإدارة في مقر المؤسسة الخاضعة للتحقيق.
- التركيز على فحص الدفاتر المحاسبية بدقة وعمق.
- يشمل التحقيق جميع أنواع الضرائب التي يخضع لها المكلف دون استثناء أي منها.

¹ لواج عبد الرحيم ودرغوم محفوظ ، تقييم فعالية الرقابة الجبائية المعمقة في ظل إعادة هيكلة المصالح الخارجية للإدارة الجبائية - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل للفترة 2010-2019 ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، المجلد 7 العدد 3 ، ديسمبر 2021 ، ص ص 258-259.

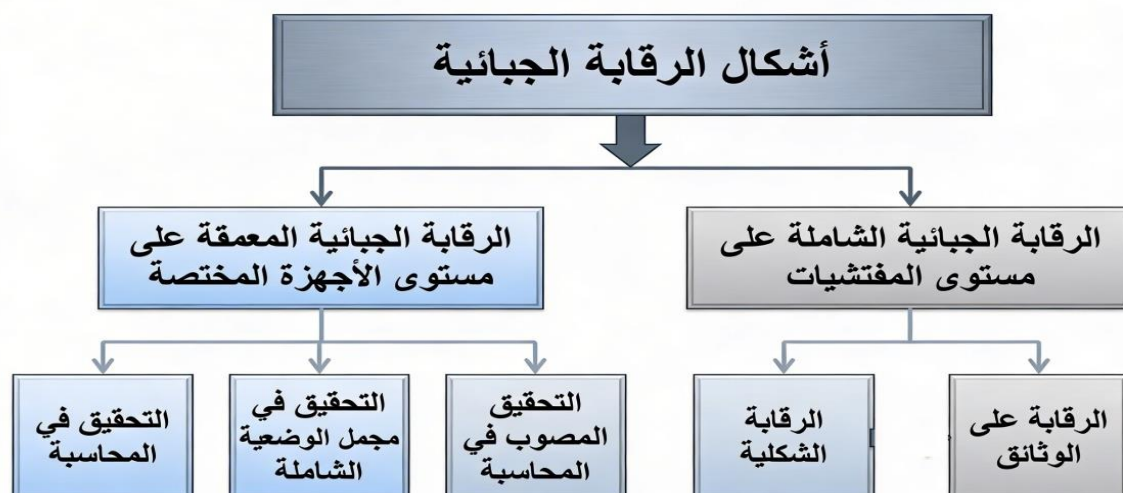
² إكرليف سامية وبولكرع مروة ، المرجع السابق ، ص 6.

- يتم في فترة زمنية محددة مسبقاً من طرف الإدارة الجبائية، ولا يكون فجائياً للمكلف نظراً لالتزامه بإعلام مسبق¹.
- 2. **التحقيق المصوب في المحاسبة:** يعتبر هذا النوع من الرقابة على نوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة تمتد غالباً عن سنة واحدة، ولأجل مجموعة من السنوات بحيث تبقى السنوات الأخرى خاضعة لنفس سحبه، هذا ما جاء في المادة 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية، ويتميز هذا النوع بما يلي:
 - يكون موجهاً نظراً لطابعه الإنتقائي على واحد أو عدة أنواع من الضرائب.
 - أكثر سرعة من التحقيق المحاسبي.
 - للمكلف نفس الحقوق والضمانات التي يتمتع بها في التحقيق المحاسبي.
- ملاحظة: يعتبر هذا الإجراء غير إلزامي بالنسبة للمكلف بالضريبة، حيث لا يجبر هذا الأخير على تقديم كل الوثائق المحاسبية لتبرير أرقام الأعمال والنتائج المصرح بها، بل يطالب المكلف بالضريبة بتقديم الوثائق التي تخص عناوين الضرائب للفترة المستهدفة بالرقابة
- 3. **التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية:** أعطى المشرع الحق للإدارة الجبائية في القيام بالتحقيق المعمق للوضعية الجبائية للأشخاص الطبيعيين سواء توفرت لهم موطن جبائي في الجزائر أم لا بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي خلال عشر سنوات، حيث يقوم الأعوان المحققون برقابة التناسق بين المداخل المصرح بها والثروة والحالة المالية والعناصر المكونة لنمط المعيشة من جهة، ومن جهة أخرى العناصر المكونة للثروة².

الشكل 1.I : يوضح اشكال الرقابة الجبائية في النظام الجبائي الجزائري

¹ لواج عبد الرحيم، فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية، مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماجستير، شعبة علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، 2016، ص ص 77-78.

² إكرليف سامية وبولكراع مروة، المرجع السابق، ص 7.



المصدر: طالب حسين ابراهيم وبن زغبية ايوب، دور الرقابة الجبائية في عملية التحصيل الجبائي-دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب ولاية برج بوعريش- ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة برج بوعريش، 2019-2020 ، ص 35.

الفرع الثالث: إجراءات الرقابة الجبائية وإطارها القانوني والتنظيمي

أولا : إجراءات الرقابة الجبائية

إن إجراءات التحقيق في الرقابة هي عبارة عن قواعد قانونية يحددها المشرع والإخلال بها قد يؤدي إلى بطلان عملية الرقابة الجبائية لذا يجب احترامها وتتبعها بدقة من قبل المراقب و تتمثل في ما يلي:

الجدول 1.I : إجراءات الرقابة الجبائية

المرحلة	الإجراء
إرسال إشعار بالتحقيق	لا يمكن الشروع في إجراء أي تحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقاً، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول، من خلاله إمكانية الإطلاع على ملفات حقوق وجبايات المكلف بالضريبة لمختلف الضرائب المعنية، على أن يكون هذا المعنى من أجل تحضير نفسه. يتم إشعار المكلف بالتحقيق في المحاسبة والتحقيق المصوب (كانت قبل تعديل قانون المالية لسنة 2024، 10 أيام)، (30 يوماً بالنسبة للتحقيق في الوضعية الجبائية الشاملة) (كانت قبل قانون المالية لسنة 2024، 15 يوماً) ابتداءً من تاريخ استلام الإشعار.
حق الاستعانة بمستشار	يحق للمكلف بالضريبة أن يستعين بمستشار من اختياره عند بداية عمليات الرقابة، يتم الاطلاع على هذه إمكانية ضمن إشعار بالتحقيق، وذلك تحت طائلة بطلان عملية

المرحلة	الإجراء
	الرقابة.
مدة التحقيق	1. التحقيق في المحاسبة : لا يمكن أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان فيما يخص الدفاتر والوثائق المحاسبية أكثر من ثلاثة (03) أشهر فيما يخص: أ- المؤسسات ذاتية الضمان التي لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 1.000.000 دج لكل سنة محققة خلال فترة المحاسبة. ب- المؤسسات ذاتية الضمان التي لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 2.000.000 دج لكل سنة محققة خلال فترة المحاسبة من أجل أرباح مهنية تابعة للمهن غير التجارية، باستثناء المؤسسات المذكورة في النقطة 03 أدناه. تمدد هذه الآجال إلى ستة (06) أشهر بالنسبة للمؤسسات الأخرى، كما يمكن تمديدتها مرة واحدة لمدة اثني عشر (12) شهراً إضافية حسب الحالة، بالنسبة للرقابة المنصوص عليها في المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية، وتحدد مدة اثني عشر (12) شهراً بالنسبة للرقابة المنصوص عليها في المادة 20 مكرر من نفس القانون، إذا كان رقم الأعمال أو مجموع الدخل السنوي، دون احتساب الرسوم، يساوي أو يفوق 2.000.000 دج ويقل عن 5.000.000 دج و 10.000.000 دج بالنسبة لكل سنة محاسبية محققة خاضعة للرقابة. يجب أن لا تتجاوز مدة التحقيق بعين المكان في جميع الحالات الأخرى، تسعة أشهر.
	2. التحقيق المصوب: لا يمكن أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان، في الدفاتر والوثائق، أكثر من شهرين.
	3. التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة: تحت طائلة بطلان فرض الضريبة، لا يمكن أن يزيد التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة طلبية فترة تفوق سنة واحدة، ابتداءً من تاريخ استلام الإشعار بالتحقيق أو تاريخ تسليمه إلى غاية تاريخ الإشعار بإعادة التقويم.
تنبيه التحقيق	1. الإجراء التناقضي لإعادة التقويم: يرسل الإشعار بإعادة التقويم للمكلف بالضريبة في رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام أو يسلم له مع التوقيع، ويجب أن يتضمن هذا الإشعار بوضوح ومفصلة العناصر الواردة في محضر المراقبة، مع وجوب تذكير أحكام المادة 20 أو المادة 20

المرحلة	الإجراء
	مكرر من قانون الإجراءات الجبائية المتعلقة بحقوق وواجبات المكلف والمصالح الجبائية. يتم إعلام المكلف بالضريبة بأن له، كونه مكلفاً بالضريبة، أجل أربعين (40) يوماً للإدلاء بملاحظاته، أو قبوله بالنسبة للتحقيق في المحاسبة والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة وثلاثين (30) يوماً في حالة تحقيق المصوب. • في حالة القبول الصريح يصبح فرض المحدد نهائياً، ولا يمكن للإدارة الرجوع فيه. • عند رفض العون المحقق لملاحظات المكلف بالضريبة، ينبغي عليه أن يعلمه بذلك من خلال مراسلة تكون كذلك مفصلة ومبررة. • وإذا أظهرت هذه الأخيرة سبباً آخر لإعادة التقويم أو أخذ عناصر جديدة لم سبق أخذها بعين الاعتبار في الإشعار الأصلي يمنح المكلف أجل إضافي قدره أربعين (40) يوماً لإرسال ملاحظاته.
	2. إجراء فرض الضريبة تلقائياً: يمكن أن تلجأ الإدارة في بعض الحالات، إلى تحديد الضريبة تلقائياً، ويتم ذلك على وجه الخصوص عندما: • يمتنع المكلف بالضريبة عن إجراء المراقبة، أو يعرقلها بسبب غياب غير مبرر، أو لأي سبب تدخل في حضور الغير الذي يقوم بالاعتراض ومقاومة إجراءات التحقيق، أو عدم تقديم الوثائق التي طلبها المحققون، أو أي عمل آخر يعيق عمليات الرقابة. • لم يقيم المكلف بالضريبة بإيداع الأجل المحددة التصريح الخاص بالمداخيل الضريبية على الأرباح الصناعية والتجارية والضريبة على الأرباح غير التجارية أو التصريح المتعلق بالضريبة على أرباح الشركات أو التصريحات الخاصة بالرسوم على القيمة المضافة، أو المكلف بالتجارة لم تسجل مبيعاته أو كانت مسجلة محل رفض.

المصدر: المواد 20، 20 مكرر، 21، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2024، ص 11-15 .

ثانيا : الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية في الجزائر

تستند الرقابة الجبائية في الجزائر إلى إطار قانوني وتنظيمي متشعب، يتقدمه قانون الإجراءات الجبائية الذي يُعد المرجع الرئيس في تنظيم حقوق الإدارة وواجباتها، وكذلك حقوق وضمانات المكلفين. هذا القانون يحدد شروط ممارسة الرقابة، أنواعها، طرق الإخطار، آجال التقادم، وآليات الطعن، مما يمنح العملية طابعا قانونيا مضبوطا¹.

إلى جانب ذلك، تتضمن القوانين الجبائية الموضوعية (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الرسم على القيمة المضافة، قانون الرسم على النشاط المهني...) أحكاما خاصة بالرقابة، مثل التزامات المكلف بمسك محاسبة منتظمة، الاحتفاظ بالوثائق خلال فترة معينة، وتحديد الجزاءات المطبقة في حالة المخالفات. كما تُكَمِّل هذه النصوص بمراسيم تنفيذية وقرارات وزارية وتعليمات ومناشير صادرة عن المديرية العامة للضرائب، توضح كيفية التطبيق العملي للإجراءات، وتضبط تنظيم هياكل الرقابة على المستوى المركزي (كمديرية الأبحاث والتحقيقات الجبائية DRV) وعلى المستوى المحلي (مراكز الضرائب، المفتشيات، المديریات الولائية)².

في هذا الإطار، تم تحديد حقوق وواجبات الإدارة الجبائية أثناء الرقابة، فهي تتمتع بحق فحص الملفات والمحاسبات، والاطلاع على الوثائق، وطلب المعلومات من الغير، والقيام بالمعاينات، غير أن ممارستها لهذه الحقوق يجب أن تتم في حدود النصوص القانونية، وباحترام السر المهني، وعدم التعسف في استعمال السلطة.

في المقابل، منح المشرع للمكلف بالضريبة مجموعة من الحقوق والضمانات، من بينها³:

- حق الإخطار المسبق بعملية الرقابة، مع بيان الفترة المعنية ونوع الفحص، باستثناء الحالات الخاصة التي تبرر الرقابة المفاجئة.
- حق الاطلاع على ملاحظات الإدارة الأولية، وتقديم ردود مكتوبة عليها داخل آجال محددة، قبل تثبيت التصحيحات النهائية.
- حق الاستعانة بمستشار (محاسب معتمد أو مستشار جبائي) خلال مراحل التحقيق، خاصة في التحقيقات المحاسبية المعقدة.

¹ بن التومي عادل، الرقابة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الضريبي - دراسة ميدانية بمفتشية الضرائب الحمادية برج بوعرييج، جامعة محمد بوضياف المسيلة، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، 2017، ص 10.

² بن التومي عادل، المرجع السابق، ص ص 11-12.

³ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المواد 18، 20، 46 من قانون الإجراءات الجبائية، ص 9-10، 46.

- حق الطعن في النتائج أمام لجان الطعن الجبائي، ثم أمام القضاء الإداري أو العادي حسب الحالة، مع إمكانية الاستفادة من بعض آليات تعليق التحصيل في حالة الطعن الجدي.
- يهدف هذا البناء القانوني إلى تحقيق توازن بين حماية حقوق الخزينة العمومية، وضمان حقوق المكلف، بما يكرس مفهوم الأمن الجبائي ويُسجّع على الامتثال الطوعي¹.

المطلب الثاني: التحصيل الضريبي في النظام الجبائي الجزائري

- التحصيل الضريبي هو المرحلة التي تنتقل فيها الضريبة من كونها مجرد مبلغ مقرر على الورق إلى مورد فعلي يدخل إلى الخزينة العمومية، وهو بذلك يشكل حلقة حاسمة في الدورة الجبائية.
- سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم وأهمية التحصيل الضريبي ومن ثم نطاق التحصيل الضريبي وكذا مبادئ وطرقه.

الفرع الأول: ماهية وأهمية التحصيل الضريبي

- يعتبر التحصيل الضريبي من أهم الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الضريبية حيث يتم وفق مجموعة من الخطوات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية، ويمكن تعريف التحصيل الضريبي من خلال عرض مجموعة من التعاريف أهمها :

- **التعريف الأول :** "جميع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ، وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة"².
- **التعريف الثاني :** "جميع العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة المطبقة في ذمة المكلف إلى الخزينة العامة وفقاً للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الصدد"³.
- **التعريف الثالث :** "مجموعة من العمليات التي تستهدف نقل قيمتها من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية من أجل استيفاء حقها، وترتبط عملية تحصيل الضريبة بالواقعة المنشأة لها والسلطة المختصة بتحصيلها وطرق التحصيل ومواعيده وضماناته، ويتم الدفع نقداً أو عن طريق البنك أو حوالة بريدية"¹.

¹ بن التومي عادل، المرجع السابق ، ص 19.

² علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 230.

³ MAHTOUT Samir, Le système du recouvrement fiscal en Algérie : Analyse et évaluation des performances , université de Bejaia , P142.

ومما سبق يمكن تعريف التحصيل بأنه مجموعة العمليات الإدارية والمالية التي تقوم بها مصالح التحصيل بغرض قبض المبالغ الضريبية المستحقة على المكلفين في الآجال القانونية وبالطرق المحددة، سواء في إطار التحصيل الإرادي أو عبر إجراءات التحصيل الجبري.

تتبع أهمية التحصيل الضريبي من الدور المركزي للموارد الجبائية في تمويل الميزانية العامة للدولة، خاصة في الجزائر التي تسعى منذ سنوات إلى تقليص اعتمادها على عوائد المحروقات وتعزيز الإيرادات الجبائية العادية، ويمكن سرده في الاسطر الموالية على أنه :

1. من اهم موارد التي تساهم في تمويل ميزانية الدولة والجماعات المحلية.
2. تعد مرحلة التحصيل اهم مرحلة لسببين، ففيها يتم جمع الحصيلة التي تم تقديمها سالفاً، كما انها تجعل جميع الخطوات السابقة لا قيمة لها في حالة عدم إتمام عملية التحصيل.
3. ان الاخفاء في عملية التحصيل ومهما كان سببه يضر بالخزينة العمومية، وقد يؤدي حتى الى العجز في الموازنة.
4. عدم لجوء الدولة الى القروض وذلك كون عملية التحصيل تساعد على تحقيق اكتفاءها الذاتي.
5. إنجاح عملية التحصيل تؤدي الى لجوء الدولة الى الاستثمارات التي تحقق تنمية الدول².

الفرع الثاني : نطاق التحصيل الضريبي

يشمل نطاق التحصيل الضريبي كل المواضيع الأساسية لهذه العملية حيث تشتمل بداية في الهيئة التي تأخذ مهمة التحصيل الضريبي على عاتقها وهذا ما ننسبه أولاً، كما نتطرق الى التعريف بالمكلف بالضريبة وكذلك اهم المصادر التي تعتمد عليها هذه العملية، وأخيراً ستحدد النطاق الزمني لعملية التحصيل الضريبي³.

أولاً : الهيئة المختصة بالتحصيل

قبل الشروع في تعريف الهيئة المكلفة بعملية التحصيل، توجب علينا البدء بالهيئة المشرفة على هذه المصلحة أولاً وهي الإدارة الجبائية التي تعمل تحت إدارة وتسيير وزارة المالية، فوزير المالية هو من يتدار بأي أمر أو اقتراح

¹ عبد الحميد محمد الغناتي، مبادئ المالية العامة - دراسة الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1984، ص 123.

² يوسف الزين نوال وخليف كوثر ، فعالية الرقابة الجبائية في عملية التحصيل الجبائي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 20-21.

³ ايناس نمديلي وزينب بن عبد الرحمان، تقييم أداء الإدارة الجبائية في التحصيل الضريبي بالجزائر - دراسة حالة مديرية الضرائب ولاية ميلة 2016-2020 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية ، المركز الجامعي ميلة ، 2021 ، ص 61.

يتعلق بتسييرها، بهدف توفير الموارد المالية للدولة بطريقة دائمة ومنتظمة، وتقوم هذه الهيئة بفرض وتحصيل المبالغ المستحقة على المكلف، وذلك من خلال السلطة التي خولها القانون إياها، كما يتم على مستواها كل عمليات حساب ومراقبة أغلبية الضرائب، وتحصيلها، ومن بين الهياكل التابعة لها نجد:

1. المفتشية العامة للمصالح الجبائية.

2. مديريات أخرى.

3. إضافة إلى المصالح الخارجية المتمثلة في المديريات الجهوية للضرائب، المديريات الولائية للضرائب، مفتشية الضرائب، مصلحة قبضات الضرائب، وتعتبر هذه الأخيرة الهيئة المكلفة بعملية التحصيل.

4. قبضات الضرائب، وتسند هذه الهيئة على إعداد كل من جداول الضرائب، وسندات التحصيل، كما يمكنها القيام بمهام أخرى تهمها، فهي تقوم جبائياً كل من الرسوم والغرامات بمختلف أنواعها وفق إجراءات منصوص عليها قانونياً، ويمثل هذه الهيئة عضوين قابض الضرائب ونائبه، والقابض هو المسؤول عن أموال الخزينة العمومية ومن مهامه أنه¹:

- يوزع المهام بين الأعوان الخاضعين للسلطة.
 - يشرف على حسن تسيير القباضة.
 - يضمن تحصيل كافة الضرائب، والرسوم التي تم تحديدها.
 - للتحصيل أو لأمنية الخزينة العمومية على مستوى الولاية أو إلى والي الولاية.
 - في نهاية كل سنة يقوم بجرد عام لمجموع الضرائب، أو الرسوم والغرامات التي لم يتم تحصيلها ليتم تحصيلها في السنة المقبلة.
 - يسعى إلى ضمان تحويل الأموال المحصلة إلى حساب الخزينة العمومية.
- للقابض مصلحة عدة أهمها:

1. مصلحة الصندوق: فيه يقوم المكلف بدفع المبلغ المحدد عليه فيسلم العون المبلغ المقترن من الممول ويسجله في وصلين أحدهما يبقى لدى الصندوق والآخر يقدم للمكلف فهو كدليل لدفع الضريبة.

¹ سماعين عيسى ، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري ، العدد 15 ، 2021 ، ص 19-21.

2. مصلحة المتابعة: تحصل الضرائب مديونيا فلديهم قائمة للمكلفين بالضريبة الذين لديهم مبالغ غير محصلة، وفي حالة عدم الدفع تحدد غرامة جبائية، وذلك بعد مرور اليوم الأول من الشهر الثالث للشهر الذي تستحق فيه الضريبة، فتقوم مصلحة الضريبة بإرسال الإنذارات للدفع بعدها الإشعارات والتنبيهات، وفي حالة عدم الدفع يقوم بالحجز على أموال وممتلكاته ثم بيعها في المزاد لتحصيل ذلك جبراً¹.

ثانياً: المكلف بالضريبة

يمثل المكلف أحد أطراف العلاقة الضريبية، فهو كل شخص ملزم بدفع ديونه من ضرائب ورسوم أمام قبضات الضرائب، من هنا يمكننا القول أن اسم مكلف استخلص من التكليف، والالتزام الذي يضربه القانون الضريبي على الأفراد والمخاطبين بأحكامه، فكل شخص ملزم بدفع الضريبة يعتبر مكلفاً، ويمكننا لذا الأخير أن يكون شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً.

• **المكلف شخص طبيعي:** يمثل المكلف الفرد أو الشريك²، في شركة التوصية البسيطة أو أي شركة يحددها القانون³، ويشترط فيه أن يكون له ذمة مالية مستقلة باستثناء شركة التضامن حيث يكون فيه الشركاء متضامنين، كما يشترط أن يكون كامل الأهلية والتميز والإرادة الواعية، والأهلية المطلوبة هنا هي أهلية الأداء وليس أهلية الوجوب.

• **المكلف شخص معنوي:** الأشخاص المعنوية الخاصة تخضع لقواعد القانون الخاص، فهو اجتماع عدة أشخاص لتحقيق هدف معين تمثله كل إدارة أو مؤسسة بمنحها القانون شخصية معنوية كالجمعيات وشركات المساهمة باختلاف أنواعها وكذا الشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات التوصية بالأسهم والشركات الأجنبية⁴.

الفرع الثالث : مبادئ وطرق التحصيل الضريبي

أولاً : مبادئ التحصيل الضريبي

¹ مراد مهيوبي، إجراءات التحصيل الضريبية أي فاعلية التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة 8 ماي 1945، قالمة الجزائر، عدد 39، 2014، ص 243.

² مراد مهيوبي، المرجع السابق، ص 243.

³ محمد عباس محرزى، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثالثة، دار هومة للنشر، بوزريعة، الجزائر، 2003، ص 157.

⁴ مراد مهيوبي، المرجع السابق، ص 243.

قبل أن ننظر نحن إلى إجراءات وطرق التحصيل الضريبي علينا أن نذكر أهم المبادئ (القواعد) التي تتحكم في التحصيل الضريبي ونذكر منها ما يلي¹:

1. قاعدة اليقين: وتقتضي هذه القاعدة أن تكون الضريبة التي يلتزم بدفعها المكلف محددة بأحكام تشريعية واضحة، وذلك أن يكون نوع وعائها وميعاد دفعها وطريقة تحصيلها مقررّة ويوضح حتى يعلم بها المكلف.
2. قاعدة الملاءمة في التحصيل: يعني أن يراعي المشرع عند فرض الضرائب ملاءمة ميعاد تحصيلها مع ميعاد تحقيق الدخل.
3. قاعدة الاقتصاد في التحصيل: ويقصد بها الاقتصاد في نفقات جباية الضرائب المثلى التي تكلفتها أقل نفقة ممكنة.

ولعل من قواعد التحصيل الضريبي القانونية، والتي حددها المشرع الضريبي، نجد طرق تحصيل الضريبي والواقع المنشأة الضريبية وضمانات تحصيل الضريبة.

ثانيا: طرق تحصيل الضريبة

يوجد طريقتان للتحصيل الضريبي، التحصيل العادي والتحصيل الجبري، نفصلها كالاتي:

1/ التحصيل العادي للضريبة

وتعتبر هذه الطريقة في الأصل في دفع قيمة الضريبة من المكلفين إلى صناديق الخزينة العامة، بحيث أنه في هذه الحالة يلتزم المكلف بدفع ما عليه من مبلغ مستحق، وفي هذه الحالة يتم تحصيل الضريبة وفق العديد من الطرق يمكن حصر أهمها فيما يلي²:

¹ Rizki Indrawan , Effect of Tax Audit and Tax Collection on Tax Revenue , International Journal of Science, Technology & Management , Indonesia , ISSN: 2722 – 4015 , Indonesia , P2083.

² سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2009 ، ص 208.

- **التوريد المباشر:** وهي قاعدة عامة لتحصيل الضريبة حيث يقوم الممول بتوريد مبلغ من الضريبة بنفسه إلى إدارة الضريبة سواء بطريقة أو أكثر شيوعاً حالياً، إذ في هذه الطريقة لا توجد وساطة بين قابضة الضرائب، والمكلفين، وقد يتم التوريد المباشر دفعة واحدة أو في شكل أقساط محددة قانوناً أو متفق عليها بين الممولين من حيث مقدارها ومواعيدها، وقد يتم التوريد المباشر للدين الضريبي من خلال قيام الممول بلصق طوابع الدمغة بعد أو باستعمال العقود المحررات المطبوعات أو الإعلانات عن طريق استعمال أوراق مدموغة أو ختم أوراقه بالدمغة في دفع الضرائب، على التداول.
- **الأقساط المقدمة:** وفقاً لهذه الطريقة يكون السداد من الخزنة من الخزينة ما يملكه من تقدير قيمة الضريبة التي تستحق عليه في نهاية العام بطريقة تقريبية ويكون لدى الممول من بعد النظر ما يجعله يقوم بتوريد المبالغ في شكل أقساط (شهرياً أو كل ثلاثة شهور) مقدماً تحت حساب الضريبة.
- وتجدر الإشارة بهذا الصدد أن التشريعات الضريبية (خاصة بالدول المتقدمة إلى إقرار المساهم الضريبي) فيها إلى عدم ترك حرية الاختيار للممول في اتباع هذا الأسلوب بحيث يقتصر على ضرورة تسديد الضريبة على أقساط مقدمة يتولى التشريع تنظيمها بطريقة احتساب عددها ومقدارها ومواعيد دفعها.
- **الحجز من المنبع:** بهذه الطريقة يكلف المشروع شخصاً آخر غير الممول بتحصيل أو دفع الضريبة للخزينة العمومية بحيث تقوم بدورها باستردادها من الممول وكأنها على ذلك¹:
- الضرائب على الأجور والمرتبات وإجراءات القيم المتقدمة والإجراءات تأخير قاعات الحفلات وهي خاضعة لاقتطاع من المصدر وهي ضمن مجال الضريبة على أرباح الشركات.
- في مجال الرسم على القيمة المضافة تخضع لهذه الطريقة المحققة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين لا يملكون إقامة في الجزائر وعموماً يجب أن تتكفل مصلحة التحصيل من نوع الضريبة لكي تتلائم مصلحة المكلفين مع مصلحة الخزينة العمومية، إلا أن مشكل التحصيل يبقى مرتبطاً بأعوان المكلفين بذلك حيث نجد أنهم غالباً لا يتوفرون على المؤهلات والخبرة الفنية والمهنية الكافية مما يسهل عمليات التهرب والغش الضريبي بالإضافة إلى تقنيات التصريح التي تبقى إضافية.

2/ التحصيل الجبري (الطريقة غير مباشرة)

¹ حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 03، الجزائر، 2010، ص 36.

عند استحالة استيفاء الإدارة الضريبية للدين الضريبي من مال مكلف تهاون عن طريقة التحصيل الإجباري، وفي هذه الحالة فإن إدارة الضرائب، تقوم بتحصيل دين الضريبة بقوة القانون وفي بعض الأحيان الاستعانة بالشرطة العمومية وليس بإرادة المكلفين وهذه الطريقة لها العديد من الآليات تختلف من دولة إلى أخرى فقد تكون عن طريق الحجز على الأموال المنقولة والديون بالضريبة ويتبعها المزاد العلني من أجل استيفاء دين الضريبة الإدارية وممارسة الأنشطة التجارية.

كما نشير الى ان قيمة المستحقة تعد دينا لا بد من استفتاءه من أموال المدني عند انتقال الملكية منه الى اشخاص اخرين (حالة الترك)¹.

المطلب الثالث: علاقة الرقابة الجبائية بالتحصيل الضريبي

في هذا المطلب سنتطرق إلى الأساس النظري للعلاقة بين الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي وكذا دور فعالية الرقابة في الرفع من التحصيل الضريبي .

الفرع الأول: الأساس النظري للعلاقة بين الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي

تقوم العلاقة بين الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي على فكرة بسيطة لكنها جوهرية، مفادها أن التحصيل لا يمكن أن يكون فعالاً إلا إذا كان الوعاء الجبائي محدداً بدقة وصدق²، وهذه الدقة لا تتحقق إلا بوجود رقابة جبائية فعالة. فالنظام الجبائي التصريحي يُسند للمكلف مسؤولية التصريح³، لكنه في الوقت نفسه يفترض وجود جهاز رقابي يُصحح، ويُقيّم، ويُعيد بناء الوعاء كلما ظهرت اختلالات.

من الناحية النظرية، يمكن النظر إلى الرقابة الجبائية كحلقة وسطى بين مرحلة تحديد الوعاء ومرحلة التحصيل:

- إذا كان التصريح صحيحاً، فإن الرقابة تؤدي وظيفة التحقق فقط، دون تصحيحات كبيرة، ويكون التحصيل مجرد ترجمة رقمية لمبالغ مستحقة أصلاً.

¹ عبد العالي بشرى وابن عامر نور الهدى ، دور الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي - دراسة حالة تحقيق مصوب بمركز الضرائب ولاية عين تمونشت، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وجبائية معمقة، جامعة بلحاج بوشعيب تمونشت، 2021-2022 ، ص 27-29.

² طلوش فارس وعلوان رمزي ، الرقابة الجبائية كآلية من آليات تفعيل الحوكمة الضريبية - دراسة ميدانية للمديرية الفرعية للرقابة الجبائية خنشلة ، مجلة الاقتصاد والتنمية ، العدد 01 المجلد 10 ، 2022 ، ص 35-43.

³ هادف عز الدين ورزقي انس، دور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2023-2024 ، ص 35-36.

- أما إذا كان التصريح ناقصاً أو ينطوي على غش، فإن الرقابة تتحول إلى أداة لإعادة بناء الوعاء، بإضافة المداخل المخفية وتصحيح التكاليف المبالغ فيها أو غير المقبولة، ومن ثمّ تصحيح المبالغ المستحقة على المكلف.

هنا يظهر بوضوح كيف تؤدي الرقابة إلى كشف التهرب والتقصير في التصريحات:

- من خلال مقارنة التصريحات الحالية بالتصريحات السابقة للمكلف نفسه (تحليل تطور رقم الأعمال والهامش والنتائج).
- ومن خلال المقارنة الأفقية مع مكلفين آخرين ينشطون في نفس القطاع والحجم.
- ومن خلال المطابقة مع مصادر معلومات خارجية (جمارك، بنوك، ضمان اجتماعي، زبائن وموردون كبار...).

كل هذه الأساليب تسمح للإدارة بتحديد حالات الاشتباه، ثم تعميق الفحص، وصولاً إلى إعادة تقييم الوعاء الجبائي. هذا التوسع في الوعاء¹، سواء على مستوى مكلف واحد أو مجموعة من المكلفين، ينعكس مباشرة في شكل زيادة في المبالغ الواجب تحصيلها، وبالتالي تحسن في المردودية الجبائية. إلى جانب الأثر المالي المباشر، توجد علاقة سلوكية مهمة تتمثل في أثر الرقابة على الامتثال الإرادي للمكلفين. فكلما كانت الرقابة²:

- منظمة،
 - متوقعة وفق معايير واضحة،
 - ومصحوبة بتطبيق فعلي للعقوبات على المخالفين،
- كلما ارتفعت لدى المكلفين درجة الإحساس باحتمال اكتشاف المخالفة، وهو ما يسمى في الاقتصاد الجبائي بـ"إدراك خطر الاكتشاف". هذا الإدراك يدفع الكثير منهم إلى تعديل سلوكهم:
- يصرّحون بمداخلهم بشكل أقرب إلى الواقع.

¹ إكرليف سامية وبولكرام مروة، المرجع السابق، ص 13

² طالب حسين إبراهيم وبن زغبية أيوب، المرجع السابق، ص 95.

- يتجنبون الممارسات التي يمكن أن تُكتشف بسهولة (فواتير صورية، إخفاء جزء من رقم الأعمال...).
- يحاولون تنظيم محاسبتهم بشكل أفضل لتفادي النزاعات.

بهذا المعنى، تصبح الرقابة الجبائية ليست فقط أداة للعقاب بعد وقوع المخالفة، بل أيضا أداة وقائية تؤثر في السلوك المستقبلي للمكلفين، وتُحسن مستوى الامتثال الطوعي، مما يجعل عملية التحصيل أسهل وأقل تكلفة وأعلى مردودية¹.

الفرع الثاني: دور فعالية الرقابة في الرفع من التحصيل الضريبي

ليس كل جهاز رقابة يؤدي بالضرورة إلى تحسن حقيقي في التحصيل؛ الفاصل هنا هو درجة فعالية الرقابة الجبائية التي يمكن النظر إليها من خلال ثلاثة أبعاد: الاستهداف، الجودة، والنتائج.

1. الاستهداف الجيد (الانتقائية)

فعالية الرقابة تبدأ من كيفية اختيار الملفات²:

- إذا كانت الرقابة تُمارس بشكل عشوائي أو شكلي، فإن جزءا كبيرا من الجهد يُهدر على ملفات سليمة نسبيا، بينما تبقى الملفات ذات المخاطر العالية خارج دائرة الفحص.
- أما إذا تم اعتماد منهجية تحليل المخاطر (Risk-based Audit) ، فإن الإدارة تُركّز مواردها المحدودة على المكلفين أو القطاعات التي تُظهر مؤشرات قوية على وجود تهرب أو اختلالات (هوامش غير عادية، خسائر متكررة، نشاط نقدي كثيف غير مبرر...).

هذا الاستهداف الذكي يؤدي عادة إلى:

- عدد أقل من الفحوصات من حيث الكم، لكن أكثر مردودية من حيث المبالغ المصححة.
- تقليص الاحتكاك غير الضروري مع المكلفين ذوي المخاطر المنخفضة، مما يحسن صورة الإدارة الجبائية³.

¹ هادف عز الدين ورزقي انس، المرجع السابق ، ص 36

² خروبي هني وجبالي عباد غلام الله ، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، مجلد 13 العدد 2 ، ص 114-128.

³ عفاف بولحية وآخرون، أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي - دراسة حالة بمركز الضرائب جيجل، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة ، المجلد 07 العدد 02 ، 2022 ، ص 243.

2. جودة الفحص وعمق التحقيق

فعالية الرقابة تتوقف أيضا على جودة العمل الميداني والمكتبي:

- مدى إلمام الأعوان بالقوانين وبالتقنيات المحاسبية.
- قدرتهم على قراءة الأرقام وتحويلها إلى مؤشرات، وليس الاكتفاء بالفحص الشكلي للوثائق.
- استعمالهم للأدوات المعلوماتية وقواعد البيانات بشكل منهجي.

كلما ارتفع مستوى الكفاءة وعمق التحليل، كانت التصحيحات أقرب إلى الواقع، وابتعدت عن الطابع الاعبائي أو التقديري المبالغ فيه، وهو ما يعزز من قابلية تحصيل المبالغ المصححة (لأن المكلف يجد صعوبة في الطعن فيها إذا كانت مبنية على أسس قوية)¹.

3. النتائج الكمية والنوعية لعمليات الرقابة

يمكن قياس أثر فعالية الرقابة على التحصيل من خلال مجموعة من المؤشرات، مثل:

- عدد المراقبات المنجزة سنويا، موزعة حسب النوع (مكتبية، ميدانية، تحقيق محاسبي).
- نسبة الملفات التي انتهت بتعديلات مقارنة بإجمالي الملفات المفحوصة.
- حجم المبالغ الإضافية (حقوق + غرامات) الناتجة عن الرقابة، ومدى تحصيلها فعليا (لأن المهم ليس إصدار أمر بالتحصيل فقط، بل تحصيله).
- نسبة هذه المبالغ الإضافية من إجمالي التحصيل الجبائي في نفس الفترة.
- التطور الزمني لهذه المؤشرات (هل هناك اتجاه تصاعدي، استقرار، أم تراجع؟).

إذا لوحظ مثلا أن:

- عدد المراقبات لم يتغير كثيرا،
- لكن المبالغ الإضافية المحصلة في ارتفاع، فهذا قد يعني تحسن نوعي في استهداف الملفات أو في جودة الفحص.

¹ هادف عز الدين ورزقي انس، المرجع السابق، ص 36.

من جانب آخر، تؤثر فعالية الرقابة على تقليص الفجوة الجبائية؛ أي الفرق بين الضرائب التي يفترض تحصيلها (وفق النشاط الاقتصادي الحقيقي) والضرائب المحصلة فعليا. هذه الفجوة تنجم عن¹:

- التهرب،
- الأخطاء،
- ضعف التحصيل،
- وبعض الإعفاءات أو الامتيازات.

عندما تُحسن الإدارة تنظيم الرقابة (مناهج، أدوات، كفاءات) فإنها:

- تكشف جزءا أكبر من النشاط غير المصرّح به،
- تقلل من مساحة الاقتصاد غير الرسمي القابل للدمج في القاعدة الضريبية،
- تُرسل إشارة قوية لبقية المكلفين بأن الغش لم يعد خيارا منخفض المخاطر.

كل هذا يعني أن نفس القاعدة الاقتصادية يمكن أن تنتج حصيلة ضريبية أعلى، بمجرد تحسين فعالية الرقابة، حتى دون زيادة في معدلات الضرائب أو توسيع رسمي للوعاء عبر نصوص جديدة.

¹ ناصر مراد وبن عياد سمير ، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري ، مجلة دراسات جبائية ، العدد 03 ، ديسمبر 2013 ، ص ص 401-402.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

إن من أهم ما يميز البحث العلمي هو أن يتيح المجال للتعرف على وجهات نظر الآخرين إذ تعد الجهود المعرفية السابقة من الأمور المهمة لأية دراسة جديدة، من خلال معرفة الباحثين ما قاموا باستنتاجه، يعرض في هذا المبحث دراسات محلية وأجنبية مرتبطة ومتعلقة بعنوان المذكرة " فعالية الرقابة الجبائية في الرفع من التحصيل الضريبي " حيث بلغ عددها سنة (06) دراسات ، سيتم التطرق إليها في الاسطر الموالية.

المطلب الأول : الدراسات السابقة المحلية

أولا: دراسة الساسي هلال (جوان 2023)

أجرى الساسي هلال سنة 2023 دراسة بعنوان «فعالية الرقابة الجبائية في الرفع من تحصيل الإيرادات الضريبية»، نُشرت في مجلة مالية ومحاسبة الشركات JFCA، المجلد 03 العدد 01، بجامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي (الجزائر). تمحورت إشكالية الدراسة حول التساؤل: «هل تفعيل الرقابة الجبائية يساهم في رفع مستوى تحصيل الموارد الضريبية؟»،

وسعى الباحث من خلالها إلى توضيح الإطار القانوني لحقوق وواجبات المكلف بالضريبة وصلاحيات الإدارة الضريبية، والاطلاع على الجوانب النظرية والعملية لإجراءات الرقابة الجبائية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، ثم دراسة حالة في الجانب التطبيقي بالاستناد إلى إحصائيات إدارة الضرائب.

وقد خلصت النتائج إلى الدور الإيجابي الواضح الذي تلعبه الرقابة الجبائية في إصلاح سلوك المكلفين تجاه الإدارة الضريبية، من خلال نمو الوعي الضريبي والصدق في التصريحات واحترام آجال الإيداع، إلى جانب مساهمتها في معالجة ظاهرة التهرب والغش الضريبي، وهو ما انعكس في الرفع من حجم الإيرادات الجبائية المتحصل عليها لفائدة خزينة الدولة.

ثانيا : دراسة عفاف بولحية وآخرين (2022)

قدمت عفاف بولحية وآخرون سنة 2022 دراسة بعنوان «أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي – دراسة حالة بمركز الضرائب جيجل»، نُشرت في مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07 العدد 02،

بجامعة المسيلة (الجزائر). طرحت الدراسة إشكالية رئيسية مفادها: «ما هو أثر الرقابة الجبائية على عملية التحصيل الضريبي؟»،

هدفت الدراسة إلى إبراز ماهية الرقابة الجبائية والتحصيل الجبائي، والتعريف بأهم مكونات الرقابة، وكشف النقائص التي تعيقها، بالإضافة إلى بيان دور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي. اعتمد الباحثون المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري، ثم دراسة حالة من خلال التحقيق في ملف جبائي للوصول إلى بعض التعميمات.

وأبرزت النتائج أن النظام الجبائي الجزائري القائم على التصريجات يشجع على التهرب من دفع الضرائب، وأن تعقد وعدم استقرار النصوص الجبائية يؤدي إلى سوء فهمها من طرف الأعوان والمكلفين معا، بما ينعكس سلبا على الامتثال. كما أظهرت النتائج وجود نقص في ثقافة الامتثال الضريبي وندرة الوسائل اللازمة لجمع المعلومات والتنسيق بين الهيئات، مما يضعف فعالية الرقابة والتحصيل، في حين أكدت الدراسة أن الرقابة الجبائية تبقى وسيلة أساسية لحماية أموال الخزينة وزيادة الحصيلة الضريبية.

ثالثا : دراسة طالب حسين إبراهيم وبن زغنية أيوب (2019-2020)

قدّم طالب حسين إبراهيم وبن زغنية أيوب خلال السنة الجامعية 2019-2020 مذكرة ماستر بعنوان «دور الرقابة الجبائية في عملية التحصيل الجبائي - دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب ولاية برج بوعريّيج»، وذلك ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، بجامعة برج بوعريّيج. تمحورت إشكالية المذكرة حول سؤال: «ما دور الرقابة الجبائية في تحسين مردودية التحصيل الضريبي؟»،

استهدفت الدراسة تسليط الضوء على الضريبة كأهم مورد من موارد الدولة وكيفية تحصيلها في ظل تنامي ظاهرة التهرب الضريبي، مع التركيز على الرقابة الجبائية كأحد أهم التدابير للحد من هذه الظاهرة. اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت دراستهما إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين يعد من الإجراءات الأساسيةية للتقليل من التهرب وتحسين مردودية التحصيل، وأن التنسيق التام بين الإدارة الجبائية وباقي الإدارات والمؤسسات يلعب دورا مهما في جمع المعلومات واستغلالها في مكافحة التهرب.

كما خلصت الدراسة إلى أن التحقيق المصوب في عين المكان يمتاز بسرعة ومردودية أكبر من التحقيق المعمق في المحاسبة، وأن الرقابة على الوثائق على مستوى المفتشية تحقق مردودية معتبرة بسبب سهولة تطبيقها، مع التأكيد على أهمية توظيف أعوان ضرائب مؤهلين وحاملين شهادات جامعية متخصصة في المحاسبة والجبائية لدعم فعالية التحقيق المحاسبي.

رابعا : دراسة BELABBAS YASMINE (2019-2020)

قدّمت BELABBAS YASMINE خلال السنة الجامعية 2019-2020 مذكرة ماستر بعنوان: «L'impact du contrôle fiscal sur l'amélioration du recouvrement d'impôts en Algérie» (أثر الرقابة الجبائية على تحسين تحصيل الضرائب في الجزائر)، في إطار نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مراقبة التسيير، بالمدرسة العليا للتجارة. انطلقت المذكرة من إشكالية جوهرية مفادها: «ما هو أثر الرقابة الجبائية على تحسين تحصيل الضرائب؟»،

سعت إلى دراسة الرقابة الجبائية وتحصيل الضرائب الناتجة عن عمليات التصحيح الجبائي، مع إبراز العلاقة القائمة بين هذين المفهومين، ثم اقتراح جملة من التوصيات لتحسين تحصيل الضرائب في الجزائر. اعتمدت الباحثة منهجا مزدوجا يجمع بين المنهج الوصفي لوصف المفاهيم المرتبطة بالرقابة الجبائية وأشكالها وطرق التحصيل، والمنهج التحليلي لتحليل عمليات التحصيل بعد الرقابة بالاستناد إلى إحصاءات مركز الضرائب بسطيف.

وتوصلت الدراسة إلى أن الرقابة الجبائية تسمح باكتشاف الأخطاء والانحرافات في تصريحات المكلفين، وإعادة تكوين أسس الوعاء الضريبي ثم إحالة الجداول إلى مصلحة التحصيل، مما يرفع من المبالغ القابلة للتحصيل، كما يبيّن أن تحسين أداء الرقابة وآليات تحصيل الديون الناتجة عنها يشكلان عاملين أساسيين في دعم الموارد الجبائية وتمويل الميزانية العمومية، وأن مردودية التحصيل تتحسن كلما كان التحكم أكبر في مسار التحقق من التصريحات، وإعادة بناء الأسس، ومتابعة إجراءات التحصيل الودي والجبري.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة الأجنبية

أولا : دراسة Aitaa Sam Kilimvi و Martins Ninilola Adepehin (2023)

أنجز Aitaa Sam Kilimvi و Martins Ninilola Adepehin سنة 2023 دراسة باللغة الإنجليزية بعنوان: «The Impact of Tax Audit and Tax Investigation on Tax Compliance of Businesses: A Case Study of Lagos State, Nigeria»، نُشرت في المجلة الدولية للبحوث والتطوير المبتكرة (IJNRD) الصادرة بلندن. انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية هي: «إلى أي مدى ساهم التحقيق الضريبي والتدقيق في توليد الإيرادات في نيجيريا من خلال الامتثال الضريبي؟»،

هدفت إلى دراسة أثر التدقيق الضريبي على التزام الشركات في ولاية لاغوس بالضرائب، وأثر التحقيق الضريبي على هذا الالتزام، إضافة إلى تقييم الأثر المتبادل بين التدقيق والتحقيق الضريبي على امتثال الشركات. اعتمد الباحثان منهجا كميا ذا طابع وصفي-تحليلي وإحصائي، بالاستناد إلى بيانات ثانوية وتحليلها باستخدام الإحصاء الوصفي والانحدار ومعامل ارتباط بيرسون.

وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الامتثال الضريبي للمنشآت في ولاية لاغوس وبين كل من التدقيق والتحقيق الضريبي، بحيث تؤدي زيادة هاتين الأدوات إلى رفع مستوى الامتثال. كما أوصت الدراسة بضرورة إجراء تدقيقات سنوية وتوسيع نطاق التدقيق والتحقيق ليشمل عددا أكبر من الأعمال، خاصة في الاقتصاد الرقمي والقطاع غير الرسمي، مع التأكيد على أن تحسين الامتثال من خلال الجمع بين التشجيع والإنفاذ يسهم في زيادة الإيرادات الضريبية الحكومية.

ثانيا : دراسة Rizki Indrawan (2021)

قدم Rizki Indrawan مقال علمي بعنوان: «Effect of Tax Audit and Tax Collection on Tax Revenue» (أثر التدقيق الضريبي والتحصيل الضريبي على الإيرادات الضريبية)، نُشر في المجلة الدولية للعلوم والتكنولوجيا والإدارة International Journal of Science, Technology & Management، وهي مجلة دولية محكمة تنشر في إندونيسيا. تمحورت إشكالية الدراسة حول معرفة أثر تنفيذ أنشطة التدقيق الضريبي (Tax audit) وإجراءات التحصيل الضريبي (Tax collection) على مستوى الإيرادات الضريبية المحققة في مكتب

الضرائب KPP Pratama Cibeunying خلال الفترة 2015-2019، في ظل تذبذب تحقيق الأهداف رغم أهمية الضرائب في تمويل الموازنة.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التدقيق الضريبي على الإيرادات الضريبية في هذا المكتب، وقياس أثر إجراءات التحصيل على نفس الإيرادات، ثم تقييم الأثر المشترك لهذين المتغيرين على مستوى الإيرادات الضريبية. منهجيا، اعتمد الباحث مقارنة كمية مبنية على بيانات ثانوية مستخرجة من تقارير الضرائب للفترة المدروسة، مستخدما الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات.

وأظهرت النتائج أن التدقيق الضريبي لا يمارس أثرا معنويا على الإيرادات الضريبية، إذ كان تأثيره الإحصائي ضعيفا وغير دال، وأن إجراءات التحصيل الضريبي كذلك لا تُظهر أثرا معنويا، حيث كان معامل الارتباط مع الإيرادات ضعيفا وسالبا، ما يدل على أن الزيادة في التدابير الحالية للتدقيق والتحصيل لم تُترجم إلى زيادات ملموسة في الإيرادات، الأمر الذي يطرح مشكلة في فعالية التطبيق أكثر من مشكلة في الأدوات ذاتها.

المطلب الثالث : المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الجدول 2.I : المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

مجال المقارنة	الدراسات السابقة	الدراسة الجارية
الأهداف	تتمحور أهداف الدراسات السابقة حول إبراز دور الرقابة الجبائية أو التدقيق والتحقيق الضريبي في تحسين التحصيل الضريبي، والحد من الغش والتهرب، ورفع الامتثال الضريبي، مع اقتراح سبل دعم مردودية الإدارة الجبائية.	تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل فعالية الرقابة الجبائية الداخلية والخارجية في الرفع من التحصيل الضريبي على مستوى مركز الضرائب بوهراوة - غرداية، وبيان مدى مساهمتها في تقليص الفجوة بين الوعاء الجبائي الحقيقي والوعاء المصرح به.
الإشكالية	انصبت إشكاليات الدراسات السابقة على بيان أثر الرقابة الجبائية في زيادة الإيرادات أو تحسين التحصيل الضريبي، أو قياس علاقتها بالامتثال الضريبي في بيئات ومراكز ضريبية مختلفة.	تتمثل إشكالية الدراسة الحالية في التساؤل الآتي: فيما تتمثل فعالية الرقابة الجبائية في الرفع من التحصيل الضريبي على مستوى الهياكل القاعدية للإدارة الجبائية؟

المنهجية	اعتمدت الدراسات السابقة غالبا على المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف دراسة الحالة في بعض الدراسات المحلية، والاعتماد على المناهج الكمية والإحصائية في بعض الدراسات الأجنبية لتحليل العلاقة بين الرقابة والتحصيل أو الامتثال.	تعتمد الدراسة الحالية مقارنة مزدوجة تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، ودراسة حالات تطبيقية في الجانب الميداني، بالاستناد إلى ملفات رقابة داخلية وخارجية حقيقية على مستوى مركز الضرائب غرداية.
أسلوب التحليل والدراسة	استندت الدراسات السابقة إلى تحليل ملفات جبائية وإحصاءات إدارية عامة، أو إلى تحليل بيانات ثانوية باستخدام أدوات إحصائية مثل الانحدار ومعامل الارتباط، وذلك بحسب طبيعة كل دراسة ومجالها التطبيقي.	يقوم أسلوب التحليل في الدراسة الحالية على قراءة الوثائق الجبائية وتحليل جداول التسوية والحقوق والعقوبات، مع المقارنة بين نتائج الرقابة الداخلية والخارجية، واستخلاص أثرها في تحسين التحصيل الضريبي بصفة تطبيقية.

خلاصة :

إن الرقابة الجبائية تمثل عنصراً محورياً في المنظومة الجبائية، باعتبارها الأداة التي تعتمد عليها الإدارة للتحقق من مدى صحة التصريحات الضريبية، وكشف مختلف صور الغش والتهرب، وضمان احترام المكلفين لأحكام التشريع الجبائي في إطار يوازن بين حقوق الإدارة وحقوق الملتزم بالضريبة. وأظهر العرض النظري أن فعالية الرقابة الجبائية ترتبط بمجموعة عناصر متداخلة، من أهمها وضوح القواعد القانونية، وتنوع أشكال الرقابة الداخلية والخارجية، وتوفر المعلومات، ومستوى كفاءة الأعوان المكلفين بها، إلى جانب درجة وعي المكلفين بأهمية الضريبة ودورها في تمويل النفقات العمومية. كما يبين الفصل أن الرقابة، متى مورست وفق مبادئ الشفافية والإنصاف و ضمانات المكلف، لا تقتصر وظيفتها على البعد الردعي فحسب، بل تمتد إلى بعد توجيهي وتربوي يساهم في ترسيخ ثقافة الامتثال الطوعي وتقليل الفجوة بين الوعاء الجبائي الحقيقي وما يتم التصريح به، مما يجعلها أداة أساسية لتحسين مردودية التحصيل الضريبي ودعم موارد الخزينة العمومية.

الفصل الثاني : دراسة حالة - مركز الضرائب ولاية غرداية

المبحث الثاني: دراسة حالات
تطبيقية للرقابة الجبائية
بمركز الضرائب غرداية

دراسة حالات الرقابة الداخلية
بمركز الضرائب غرداية

دراسة حالات الرقابة
الخارجية بمركز الضرائب

تحليل ومناقشة النتائج

المبحث الاول : التعريف
بالمؤسسة قيد الدراسة

تعريف مركز الضرائب

هيكل مركز الضرائب

مهام مركز الضرائب

خلاصة الفصل

المبحث الاول : التعريف بالمؤسسة قيد الدراسة

تعتبر مراكز الضرائب من الهياكل المستحدثة للإدارة الجبائية تماشيا مع تطبيق رقمنة الادارة الجبائية

المطلب الاول : تعريف مركز الضرائب

هو مركز تسيير موحد يجمع تحت اشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي كانت تتكفل بها المفتشيات والقباضات والمديريات الولائية، بهذا الصدد يشكل المركز المحور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة

و يضم :

✓ المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي؛

✓ المؤسسات غير الخاضعة لمجال مديرية كبريات المؤسسات¹؛

✓ الأشخاص الطبيعيون الذين تجاوز رقم أعمالهم 8.000.000 دج؛

✓ أنشطة التجارة بالجملة والمقاولات وبعض المهن الحرة².

كما تعتبر مراكز الضرائب من الهياكل الجديدة المستحدثة في الإدارة الجبائية، غير أنه لم يتم تعميمها بعد على كامل التراب الوطني، واقتصر وجودها على بعض الولايات، وفي انتظار تعميمها عبر ربوع الوطن تواصل مفتشيات وقباضات الضرائب عملها بصفة انتقالية في انتظار إدماجها الكلي حسب الحالة في مراكز الضرائب أو المراكز الجوارية للضرائب

تعريف مركز الضرائب غرداية : يقع بحي بوهراوة العليا يعمل تحت سلطة المديرية الولائية للضرائب بغرداية، تابع إقليميا للمديرية الجهوية للضرائب بورقلة، تم الاستلام الفعلي له في 01 أكتوبر 2019 وكان افتتاحه في الفاتح نوفمبر 2019، غير أن انطلاق العمل الفعلي به كان في جانفي 2021، اختصاصه الإقليمي يشمل تراب ولاية غرداية ب 08 دوائر و 10 بلديات. وقد تم تجهيز المركز عند افتتاحه بنظام SGF، ثم جهز بنظام مساهمتك و هي دفع المستحقات الضريبية عن بعد من جانفي الى جويلية 2023، ثم جهز المركز بنظام معلوماتي جبايتك SAP

¹ مديرية العلاقات العمومية والاتصال نشرة 2021، المديرية العامة للضرائب

² عن قانون المالية 2021.

تماشيا مع مقتضيات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و التقدم في مجال التكنولوجيا و هو التصريح عن بعد وهي اخر نظام رقمنة في الادارة الجبائية في الجزائر.

المطلب الثاني : هياكل مركز الضرائب

يتكون مركز الضرائب حسب المادة 88 من الجريدة الرسمية العدد 20 المؤرخ 02 ربيع الثاني 1430هـ الموافق ل 29 /03/2009 من ثلاث مصالح رئيسية و قباضة و مصلحتين و هم عن نحو التالي

- المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات

- المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث

- المصلحة الرئيسية للمنازعات

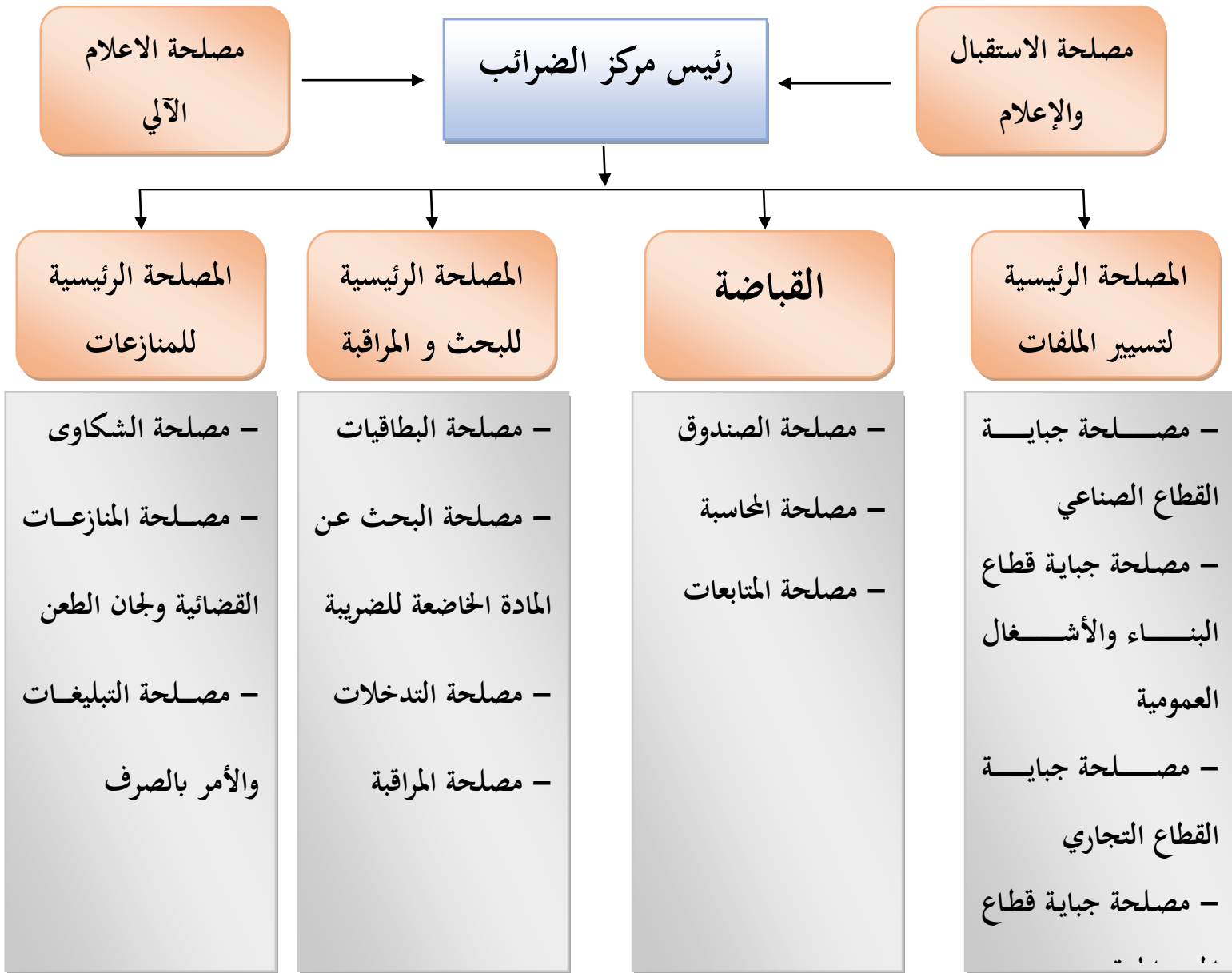
- القباضة

- مصلحة الاستقبال و الاعلام

- مصلحة الاعلام الالي

ويبين المخطط الموالي الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

الشكل 1.II: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب غرداية



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

المطلب الثالث : مهام مركز الضرائب

ينشط مركز الضرائب في المجالات الآتية :

1. الوعاء:

يمسك ويسير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات، مسك وتسير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي للإخضاع الضريبي بعنوان الأرباح المهنية؛

2. التحصيل:

- التكفل بالجدول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛
- التكفل بالعمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية.

3. الرقابة:

- البحث عن المعلومات الجبائية واستغلالها ومراقبة التصريحات؛
- إعادة وتحقيق برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

4. المنازعات:

- دراسة ومعالجة الشكاوى؛
- متابعة المنازعات الإدارية والقضائية؛
- استرداد قروض الرسوم على القيمة المضافة¹.

كما أن مركز الضرائب مكلف بـ:

- تسير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة؛

¹ مديرية العلاقات العامة والاتصال، مرجع سبق ذكره.

- مسك وتسجير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛
 - مسك وتسجير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية؛
 - إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها؛
 - الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛
 - تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛
 - البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات؛
 - إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها؛
 - تدرس الشكاوى وتعالجها؛
 - تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛
 - تعوّض قروض الرسوم؛
 - تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
 - تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيّما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي؛
 - تنظم المواعيد وتسيرها؛
 - تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.
- يتكون مركز الضرائب من ثلاث (03) مصالح رئيسية وقباضة ومصلحتين:

أولا: المصلحة الرئيسية للتسيير:

وتكلف بـ:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات؛
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب؛
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و/أو لمراجعة المحاسبة؛
- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.
- كما تعمل مصلحة تسيير الملفات على تسيير المصالح التالية:

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية ؛
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري؛
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛
- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

ثانيا : المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث:

وتكلف بالمهام الآتية:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها؛
- اقتراح عمليات مراقبة وإنجاز المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية.

تعمل على تسيير:

أ. مصلحة البطاقات والمقارنات ، وتكلف بـ:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها؛
- مركز للمعطيات التي تجمعها المصالح المعنية ، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها؛
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

ب. مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع؛
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة¹.

ج. مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق؛ وتكلف بـ:

- برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة و المراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها و تحصيلها؛
- اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

د. مصلحة المراقبة، التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

- إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان؛
- إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

¹ <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/269-2014-05-29-12-41-51>

ثالثا: المصلحة الرئيسية للمنازعات:

وتكلف بـ:

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب و ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

تعمل على تسيير:

أ. مصلحة الاحتجاجات، وتكلف بـ:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها/أو استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبه أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر.
- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة؛
- معالجة منازعات التحصيل.

ب. مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية، وتكلف بـ:

- دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة واختصاص لجان الطعن الإعفائي؛
- المتابعة، بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية؛

ج. مصلحة التبليغ والأمر بالدفع، وتكلف بـ:

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية؛
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها؛
- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.

رابعا : القباضة:

وتكلف بـ:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛
- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

تعمل على تسيير:

أ. مصلحة الصندوق؛

ب. مصلحة المحاسبة؛

ج. مصلحة المتابعات.

خامسا : مصلحة الاستقبال والإعلام:

وتكلف بـ:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

سادسا : مصلحة الإعلام الآلي والوسائل:

وتكلف بـ:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها؛
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات؛
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

المبحث الثاني : دراسة حالات تطبيقية للرقابة الجبائية بمركز الضرائب غرداية

يُعالج هذا المبحث الجانب التطبيقي للرقابة الجبائية بمركز الضرائب غرداية، من خلال عرض حالة للرقابة الداخلية وثلاث حالات للرقابة الخارجية، ثم تحليل النتائج المحصلة لبيان مدى فعالية هذه الآليات في تصحيح الوعاء الضريبي والرفع من التحصيل الجبائي . كما تُظهر الوثائق المرفقة في الملاحق أن الرقابة الجبائية لم تقتصر على الفحص الشكلي للتصريحات، بل امتدت إلى إعادة تقييم عناصر الأصول، ومقارنة التصريحات الجبائية بالحسابات البنكية، واستغلال حق الاطلاع وطلبات المعلومات والوثائق المساندة لتحديد الفروقات غير المصرح بها .

المطلب الأول: دراسة حالات الرقابة الداخلية بمركز الضرائب غرداية

تستند الرقابة الداخلية في هذه الحالة إلى فحص الملف الجبائي للمكلف ومراجعة المعطيات المصرح بها عند توقف النشاط وشطب السجل التجاري، مع إعادة تقييم بعض عناصر الأصول الثابتة والتأكد من مدى صحة أسعار التنازل والتصريح بالنتائج الجبائية . وتبرز هذه الحالة دور الرقابة الداخلية في كشف الفروقات الناتجة عن التقييم غير السليم للأصول وعن محاولة تقليص الوعاء الخاضع للضريبة، بما يسمح للإدارة الجبائية باقتراح تسوية تدعم حقوق الخزينة العمومية .

الفرع الأول: الحالة الأولى للرقابة الداخلية (ل.ع)

تتعلق الحالة بمكلف ذي شكل قانوني شخص طبيعي، ينشط في كراء معدات إقامة الحفلات، ويخضع للضرائب والرسوم IRG و TVA و TAP وقد تمت معالجة الملف في إطار الرقابة على إثر شطب السجل التجاري بتاريخ 2023/11/23 مع بقاء عناصر أصول في الذمة المهنية، ما استوجب فحص طريقة التصفية الجبائية لهذه العناصر وإعادة تقييم آثارها الضريبية.

أظهرت الوثائق أن تجهيزات النشاط بلغت 4,692,778 دج، بينما بلغت قيمة السيارة 1,730,000 دج، ووصل مجموع العتاد المكتنى إلى 6,422,778 دج، مع اهتلاك متراكم قدره 4,401,329 دج، لترتفع أهمية الرقابة هنا إلى مستوى التحقق من القيمة المحاسبية الصافية وقيم التنازل المصرح بها .

الجدول 1.II : النتيجة المحاسبية الصافية للحالة الأولى للرقابة الداخلية
الوحدة (دج)

الرقم	البيان	مبلغ العتاد	الاهتلاك	قيمة المحاسبة الصافية
01	التجهيزات	4,692,778	2.671.329	2,021,449
02	السيارة	1,730,000	1,730,000	0
	المجموع	6,422,778	4,401,323	2,021,449

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المركز

كما بينت المعالجة الأولية أن القيمة المحاسبية الصافية للتجهيزات بلغت 2,021,449 دج ، في حين صرح المكلف بسعر تنازل للتجهيزات قدره 1,200,000 دج ولسيارة قدره 700,000 دج، وهي قيم رأّت الإدارة أنها لا تعكس القيمة الحقيقية للعناصر المتنازل عنها .

الجدول 2.II : تحديد فائض او تناقص القيمة للحالة الأولى للرقابة الداخلية
الوحدة (دج)

الرقم	البيان	قيمة المحاسبة الصافية	-	+
01	التجهيزات	2,021,449	1,200,000	- 821,449
02	السيارة	0	700,000	+ 700,000
	المجموع	-	-	- 121,449

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المركز

وبعد إعادة التقييم الجبائي طبقا لاحكام المادة 19 من قانون الإجراءات الجبائية ، قدرت الإدارة سعر التنازل المعاد تقييمه للتجهيزات بـ 3,200,000 دج ولسيارة بـ 1,730,000 دج في الصيغة الأولى، ثم أوردت الوثائق النهائية صيغة معدلة تضمنت رفع قيمة السيارة إلى 2,595,000 دج مع تثبيت مبدأ إعادة التقييم على أساس القيمة السوقية وطبيعة الاستعمال. ونتج عن ذلك فائض قيمة إجمالي بلغ 2,908,551 دج في إحدى الصيغ، ثم 3,773,551 دج في الصيغة النهائية المعدلة، مع تطبيق تخفيض على فائض القيمة بنسبة 65% قبل الوصول إلى الوعاء الخاضع للضريبة ، تمت التسوية طبقا لأحكام المادة 77 و 79 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المتماثلة .

الجدول 3.II : بعد اعادة التقييم الجبائي للحالة الأولى للرقابة الداخلية
الوحدة (دج)

الرقم	البيان	مبلغ العتاد	الاهتلاك	قيمة المحاسبة الصافية
01	التجهيزات	2,021,449	3,200,000	1,178,551
02	السيارة	0	2,595,000	2,595,000
	المجموع			3,773,551

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المركز

الجدول 4.II : تحديد الأساس الخاضع لـ IRG للحالة الأولى للرقابة الداخلية
الوحدة (دج)

الرقم	البيان	المبلغ
01	فائض القيمة	3,773,551
02	معدل التخفيض	65 %
03	مبلغ التخفيض	2,452,808
04	الأساس الخاضع	1,320,743

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المركز

الجدول 5.II : تحديد الضريبة على الدخل الاجمالي للحالة الأولى للرقابة الداخلية
الوحدة (دج)

الرقم	البيان	المبلغ
01	الأساس الخاضع	1,320,743
02	الجدول التصاعدي	-
03	ادراج العجز	- 121,449
04	الأساس المصحح	1,199,294
05	IRG	256,588
06	معدل العقوبة	25 %
07	مبلغ العقوبة	64,147
	المجموع	320,735

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المركز

وتظهر المراسلات المرفقة في الملف أن المكلف قد قدم ملاحظات يطلب فيها الإبقاء على أسعار التنازل المصرح بها بدعوى قدم التجهيزات واستعمالها الشخصي، غير أن الإدارة رفضت تلك التبريرات واعتبرت أن المصاريف أو التخفيضات المترتبة عنها غير قابلة للخصم، وأبقت على جوهر التسوية بعد الرد على ملاحظات المكلف . ويكشف ذلك أن الرقابة الداخلية لم تكن مجرد إشعار آلي، بل مرت بمراحل اقتراح تسوية، ورد المكلف، ثم تثبيت أو تعديل الأسس وفق التبرير القانوني والفني .

الفرع الثاني: الحالة الثانية للرقابة الداخلية (E.Z.T.V)

تخص هذه الحالة المؤسسة ذات الشخص الوحيد والمسؤولية المحدودة E.Z.T.V ، ، وقد أدرجت ضمن رقابة داخلية من نوع رقابة على الوثائق (Contrôle sur pièces) وتبين وثيقة الإشعار بالدفع أن نتيجة هذه الرقابة تم تجسيدها في Avis à payer du rôle n° 2887696 ، مع تاريخ وضع في التحصيل يوم 2025/11/30 وتاريخ استحقاق في 2025/12/01.

وتشير وثيقة التسوية إلى أن سبب الرقابة يعود إلى قيام المكلف بشطب السجل التجاري بتاريخ 2024/03/31، مع بقاء عناصر أصول في الميزانية لم تتم تسويتها جباييا، وهو ما دفع الإدارة إلى إعادة تقييم الحافلة المصرح بها ضمن عناصر الأصل الثابت. وفي هذا الإطار، صرح المكلف بسعر بيع الحافلة بمبلغ 1,000,000 دج، غير أن الإدارة أعادت تقييمها بالقيمة السوقية إلى 4,000,000 دج، بينما قدرت القيمة المحاسبية الصافية للحافلة بـ 0 دج، فنتج عن ذلك فائض قيمة قدره 3,000,000 دج.

الجدول 6.II : النتيجة المحاسبية الصافية للحالة الثانية للرقابة الداخلية

الوحدة (دج)

الرقم	البيان	مبلغ العتاد	قيمة المحاسبة الصافية
01	الحافلة	1,000,000	0
02	المجموع	1,000,000	0

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المركز

الجدول 7.II : . تحديد فائض او تناقص القيمة للحالة الثانية للرقابة الداخلية
الوحدة (دج)

الرقم	البيان	مبلغ العتاد	قيمة المحاسبة الصافية	+ / -
01	الحافلة	1,000,000	4,000,000	3,000,000
02	المجموع	-	-	3,000,000

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المركز

وبتطبيق التخفيض القانوني بنسبة 65% على فائض القيمة، بلغ مبلغ التخفيض 1,950,000 دج، وأصبح المبلغ الخاضع للضريبة 1,050,000 دج، ثم أضيفت إعادة إدماجات أخرى وردت في الوثيقة بمبلغ 151,448 دج، لتبلغ النتيجة المعتمدة 1,201,448 دج لسنة 2024. وعلى هذا الأساس احتسبت الضريبة على أرباح الشركات IBS بنسبة 26% بمبلغ 312,376 دج، وطبقت عليها عقوبة بنسبة 25% قدرها 78,094 دج، ليصبح مجموع هذه التسوية 390,470 دج.

الجدول 8.II : تحديد الأساس الخاضع لـ IRG للحالة الثانية للرقابة الداخلية
الوحدة (دج)

الرقم	البيان	المبلغ
01	فائض القيمة	3,000,000
02	معدل التخفيض	65 %
03	مبلغ التخفيض	1,950,000

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المركز

الجدول 9.II : تحديد الضريبة على الدخل الاجمالي للحالة الثانية للرقابة الداخلية
الوحدة (دج)

الرقم	البيان	المبلغ
01	الأساس الخاضع	1,050,000
02	IBS	273,000
03	معدل العقوبة	25 %
04	مبلغ العقوبة	68,250
	المجموع	341,250

01	الأساس الخاضع الجديد	777,000
02	معدل IRG	15%
03	مبلغ IRG	116,550
04	معدل العقوبة	15%
	المجموع	134,032

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المركز

كما تضمنت الحالة نفسها تسوية في مادة الضريبة على الدخل الإجمالي IRG لسنة 2024، حيث بلغ الوعاء المعتمد 889,072 دج، واحتسبت عليه ضريبة IRG بنسبة 15% بمبلغ 133,361 دج، مع عقوبة بنسبة 15% قدرها 20,004 دج، ليصل المجموع إلى 153,365 دج. أما بالنسبة لسنة 2023 فقد ورد في الوثيقة أن سعر البيع المصرح به بلغ 103,280 دج، واحتسبت عنه ضريبة IBS بمبلغ 26,853 دج، مع عقوبة قدرها 2,685 دج، ثم IRG بمبلغ 11,464 دج وعقوبة قدرها 1,146 دج، ليبلغ مجموع التسوية 12,610 دج في أحد الأجزاء و 29,538 دج في الجزء الخاص بـ IBS ، وهو ما يعكس وجود أكثر من عنصر ضريبي داخل نفس السنة.

أما سنة 2022 فقد ورد في وثيقة التسوية أن السعر المصرح به بلغ 36,934 دج، واحتسبت عنه ضريبة على أرباح الشركات في حدود 9,603 دج، غير أن هذا المبلغ رُفع إلى الحد الأدنى للضريبة 10,000 دج، مع عقوبة بنسبة 35% قدرت بـ 3,500 دج، فبلغ المجموع 13,500 دج. كما تضمنت سنة 2021 حدًا أدنى للضريبة على أرباح الشركات IBS قدره 10,000 دج، وعقوبة 25% بقيمة 2,500 دج، ورسمًا شبه جبائيًا TPF بقيمة 1,000 دج، ليبلغ مجموع هذه السنة 13,500 دج.

وتؤكد وثيقة الإشعار بالدفع هذه النتائج، إذ تظهر مبالغ الحقوق البسيطة والأجزاء موزعة حسب السنوات والضرائب، مع مجموع عام للحقوق الإضافية والأجزاء قدره 612,983 دج. وتبرز هذه الحالة بوضوح فعالية الرقابة الداخلية على الوثائق في معالجة آثار شطب النشاط وإعادة تقييم الأصول المتبقية، وهو ما يسمح باستخراج حقوق جبائية إضافية معتبرة دون الحاجة إلى فتح تحقيق خارجي شامل.

المطلب الثاني: دراسة حالات الرقابة الخارجية بمركز الضرائب غرداية

تكشف الحالات الخارجية المدروسة أن مركز الضرائب بغرداية اعتمد أكثر من شكل من أشكال الرقابة الخارجية، من بينها التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة والتحقيق المصوب للمحاسبة، مع الاعتماد على الإشعار بالتحقيق، وطلبات المعلومات، وحق الاطلاع، والمقارنة بين الوثائق المحاسبية والمعطيات الخارجية . كما تُظهر هذه الحالات أن الرقابة الخارجية أكثر قدرة على معالجة حالات الإخفاء الجبائي المهمة، خاصة عندما تكون الفروقات مرتبطة بمدخيل غير مبررة، أو تطبيق خاطئ للامتيازات الجبائية، أو عدم التصريح الكامل برقم الأعمال.

الفرع الأول: عرض الحالة الأولى للرقابة الخارجية (ب.م)

تخص هذه الحالة السيد ب.م ، وقد خضع لتحقيق معمق في وضعيته الجبائية الشاملة تحت رقم VASFE/201901، مع إشعار بالتحقيق مؤرخ في 2019/05/06، وانتهاء الأشغال الميدانية في 2019/11/04، ثم تبليغ النتائج في 2019/11/05، وتثبيت الوضعية النهائية في 2019/12/22 . ويدل هذا التسلسل على احترام المسار الإجرائي للرقابة الخارجية من الإشعار إلى غاية إنهاء الأشغال والتبليغ النهائي .

استند التحقيق إلى ملخص عقد اعتراف بدين محرر سنة 2014 يفيد بأن المعني أقرض شخصا آخر مبلغ 50,000,000 دج، في حين لم تُثبت وضعيته الجبائية المصرح بها وجود مدخيل أو ممتلكات أو حسابات أو أنشطة تبرر هذه القدرة التمويلية . كما أوضحت الوثائق أن الإدارة قامت بجمع معلومات من عدة بنوك، منها BEA و EL BARAKA و CPA و BNA و SG، ومن مصالح وإدارات عمومية مختلفة، ولم يثبت لديها ما يبرر ذلك المبلغ، مما قادها إلى اعتبار وجود مدخيل مخفأة .

وبناء على المادة 40 من قانون الإجراءات الجبائية، حددت الإدارة الوعاء المقترح لسنة 2014 في مبلغ 50,000,000 دج، واحتسبت الضريبة على الدخل الإجمالي في حدود 17,368,000 دج، مع عقوبة وعاء قدرها 4,342,000 دج، ليصل المجموع إلى 21,710,000 دج . وتُعد هذه النتيجة مؤشرا واضحا على الفعالية العالية للرقابة الخارجية عندما يتعلق الأمر بالتصريح غير الصادق أو عدم التناسب بين الثروة أو المعاملات والمدخيل المصرح بها .

الجدول 10.II : جدول الضريبة على الدخل للاجمالي vaf للالة الأولى للرقابة الخارجية

الوحدة (دج)

البيان	2019
الارادات	0
النفقات	50,000,000
الفرق	50,000,000
IRG	17,368,000
معدل العقوبة	% 25
مبلغ العقوبة	4,342,000
المجموع	21,710,000

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المركز

وتأكد قوة هذه الحالة أيضا من خلال وجود مراسلات متعددة موجهة إلى البنوك في إطار ممارسة حق الاطلاع وطلب المعلومات حول الحسابات المفتوحة باسم المعني خلال سنوات التحقيق، وهو ما يعكس اعتماد الإدارة على مصادر خارجية مستقلة لتثبيت الأسس الضريبية . لذلك يمكن القول إن هذه الحالة تُبرز الوظيفة الجوهرية للرقابة الخارجية في كشف الوعاء المخفي الذي يتعذر الوصول إليه من خلال الرقابة المكتبية العادية وحدها .

وبعد صدور التبليغ النهائي للسيد ب.م والذي قوبل بعدم الرد فإن النتائج الضريبية ضلت دون تغيير .

الفرع الثاني: عرض الحالة الثانية للرقابة الخارجية (شركة S.H.T)

تتعلق الحالة الثانية بشركة S.H.T ، وقد خضعت لتحقيق مصوب للمحاسبة ضمن برنامج سنة 2025، بناء على إشعار بالتحقيق مؤرخ في 2025/02/03 ومسلم يدا بيد بتاريخ 2025/02/04، على أن يشمل الفحص ضرائب TAP و TVA و IRG للسنوات 2022 و 2023 . وتبرز هذه الحالة منذ بدايتها احترام الضمانات الإجرائية للمكلف، من حيث الإعلام المسبق وتحديد موضوع الرقابة وسناتها وتمكينه من الاستعانة بمستشار .

الجدول 11.II : جدول الرسم على النشاط المهني للحالة الثانية للرقابة الخارجية الوحدة (دج)

الرقم	البيان	2022	2023
01	الرسم المشترك	271,526	361,376
02	معدل العقوبة	% 25	% 25
03	مبلغ العقوبة	67,881	90,344
المجموع		339,407	451,720

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المركز

في المحور الأول من الفحص، تبين للإدارة من خلال مراجعة مقررات الاستفادة من امتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI أن الشركة واصلت تطبيق نسبة إعفاء 60% من الرسم على النشاط المهني بعد انقضاء مدتها القانونية، بينما كان الواجب تطبيق نسبة 41% ابتداء من مارس 2022 . ونتج عن هذا الخطأ استدراك في TAP بلغ 271,526 دج لسنة 2022 و 361,376 دج لسنة 2023، مع عقوبات وعاء بلغت 67,881 دج و 90,344 دج على التوالي .

الجدول 12.II : جدول حساب TVA للحالة الثانية للرقابة الخارجية الوحدة (دج)

المبلغ	البيان
3,071,307	مبلغ الفارق
% 19	معدل TVA
53,548	مبلغ TVA
3,654,855	المجموع

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المركز

أما في المحور الثاني، فقد قارنت الإدارة التصريحات الشهرية G50 لسنة 2023 بالمقبوضات البنكية المستخرجة من حسابات الشركة لدى بنوك AGB و EL BARAKA و BEA و BADR، حيث بلغ مجموع

المقبوضات 279,610,908 دج بكامل الرسم، مقابل رقم أعمال مصرح به قدره 275,956,052 دج، أي بفارق غير مصرح به مقداره 3,654,856 دج بكامل الرسم . وبعد تحويل هذا الفرق إلى وعاء خارج الرسم بقيمة 3,071,307 دج، تمت استعادة TVA بمبلغ 583,548 دج، وعقوبتها 145,887 دج، إضافة إلى TAP بمبلغ 46,069 دج وعقوبته 4,607 دج .

الجدول 13.II : جدول حساب TAP للحالة الثانية للرقابة الخارجية
الوحدة (دج)

المبلغ	البيان
3,071,307	مبلغ الفارق
% 1.5	معدل TAP
46,069	مبلغ TAP
% 10	معدل العقوبة
4,607	مبلغ العقوبة
50,676	المجموع

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المركز

وبالنتيجة، بلغ مجموع الحقوق البسيطة في هذه الحالة 1,262,519 دج، وبلغت عقوبات الوعاء 308,719 دج، ليصل المجموع المستحق إلى 1,571,238 دج، ثم صدر إشعار بالدفع يثبت هذه المبالغ في جدول الرسم النهائي . وتُظهر هذه الحالة أن الرقابة الخارجية قادرة على الرفع من التحصيل ليس فقط من خلال كشف رقم أعمال غير مصرح به، بل أيضا عبر تصحيح سوء استعمال الامتيازات والتحقق من مصداقية التصريحات بالاعتماد على البيانات البنكية .

وفي ظل غياب أي رد على التبليغ النهائي ونظرا لانقضاء الآجال القانونية المنصوص عليها في المادة 20 من ق إ ج لهذه الحالة ، فإن النتائج الجبائية ضلت على حالها دون تغيير .

الفرع الثالث: عرض الحالة الثالثة للرقابة الخارجية (ب.ي)

تخص هذه الحالة السيد ب.ي ، وقد أُدرج ملفه ضمن برنامج التحقيق الجبائي المحاسبي، حيث تم إرسال الإشعار بالتحقيق بتاريخ 2025/04/28 تحت رقم 2025/01، وشمل الفحص السنوات غير المتقدمة 2021 و 2022 و 2023 و 2024، وامتد إلى مجمل الضرائب والرسوم وعلى رأسها TVA و IRG و TAP وضرائب أخرى. كما استلم المكلف الإشعار في نفس التاريخ على الساعة العاشرة صباحا بمقر نشاطه، ثم تم التدخل بعين المكان لإجراء التحقيق في محاسبته بتاريخ 2025/05/20.

وفي المرحلة التحضيرية، قام المحققون بإرسال طلبات معلومات إلى الجهات التي تعامل معها المكلف، خاصة شركة سونلغاز بخصوص الاتفاقيات والمشاريع الممنوحة له، إضافة إلى البنوك التي توجد بها حساباته، كما تمت مراسلة الموردين بالنسبة للمواد ذات الاستهلاك الكبير ومنهم SARL COMAVER. ثم شرع المحققون في المرحلة الأولى من التحقيق بفحص مشتريات سنوات التحقيق للتحقق من صحتها القانونية من حيث الفوترة ونمط التسديد، ومراجعة قائمة الخصومات لفواتير الشراء ومقارنتها بالفواتير المودعة، ثم فحص التصريحات الجبائية للتأكد من صحة رقم الأعمال المصرح به ومبالغ خصم TVA .

بعد انتهاء مرحلة الفحص، أُعدت وثيقة التبليغ الأولى بتاريخ 2025/09/25، وسُلّمت للمكلف بتاريخ 2025/09/26 مع منحه أجل 40 يوما للرد على التسوية المقترحة، غير أنه لم يقدم أي تحفظات أو اعتراضات. وبعد إنهاء الأشغال بعين المكان بتاريخ 2025/09/28، تم تحرير وثيقة التبليغ النهائي بتاريخ 2025/11/30 تحت رقم 2025/21 مرفقة بالجدول الضريبي والتبليغ النهائي.

أما من الناحية المالية، فقد أسفرت الرقابة بالنسبة لسنة 2021 عن إعادة إدماج مبلغ خارج الرسم قدره 924,410 دج، نتج عنه TVA بقيمة 175,637 دج وعقوبة بنسبة 25% قدرها 43,909 دج، ليبلغ المجموع 219,546 دج. وبالنسبة لسنة 2022 بلغ المبلغ خارج الرسم 5,727,000 دج، فاحتسبت TVA بمبلغ 1,088,130 دج وعقوبة قدرها 272,032 دج، ليصبح مجموع التسوية 1,360,162 دج.

الجدول 14.II : جدول الرسم على القيمة المضافة للحالة الثالثة للرقابة الخارجية
الوحدة (دج)

الرقم	البيان	2021	2022
01	الرسم المشترك	924,410	572,700
02	معدل TVA	% 19	% 19
03	مبلغ TVA	175,637	1,088,130
04	معدل العقوبة	% 25	% 25
05	مبلغ العقوبة	43,909	272,032
المجموع		219,546	1,360,162

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المركز

وفي سنة 2023، تبين وجود مشتريات غير مصرح بها قدرها 1,774,625 دج، ومع اعتماد معامل إنتاج 1.66 تم التوصل إلى رقم أعمال غير مصرح به يساوي 2,945,877 دج، وهو رقم يخضع للرسم على النشاط المهني TAP طبقا للمادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. أما سنة 2024 فقد تضمنت عدة مبالغ خاضعة للتصحيح في مادة TVA، منها مبلغ 1,265,773.12 دج خارج الرسم، ومبلغ 4,201,682 دج بالنسبة للصندوق، ومبلغ 3,109,242 دج آخر، وقد نتج عن ذلك حقوق في TVA قدرت في مجموعها بحوالي 1,629,572.45 دج وفق الأرقام الواردة في الحالة.

وتورد الوثيقة أيضا جدولا يبين بعض عناصر المقارنة، حيث وردت مبالغ TVA achat بقيمة 1,263,767 دج و TVA vent بقيمة 559,716 دج، مع فارق TVA قدره 162,957.2 دج، كما ورد مبلغ إجمالي في TVA بقيمة 1,986,440 دج وقاعدة لعقوبة بنسبة 25% تعادل 496,610 دج. وبالرغم من أن الملف لا يورد في صفحاته الثلاث مجموعا نهائيا مجمعا لكل السنوات في شكل جدول ختامي واحد، إلا أن المعطيات المتاحة تؤكد أن الرقابة أفضت إلى حقوق معتبرة، خاصة في مادي TVA و TAP، وهو ما يبرز فعالية التحقيق الخارجي في كشف عدم التصريح بالمشتريات أو رقم الأعمال أو الخصومات غير المؤسسية.

الجدول 15.II : جدول استرجاع الرسم على القيمة المضافة للمشتريات للحالة الثالثة للرقابة الخارجية

الوحدة (دج)

المبالغ	التعيين
1,263,767	TVA achat
559,716	TVA vent
162957.2	TVA
1,986,440	مجموع TVA
496,610	معدل العقوبة 25%

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المركز

وفي ظل غياب أي رد على التبليغ النهائي ونظرا لاستيفاء الآجال القانونية لهذه الحالة ، فإن النتائج الجبائية ضلت على حالها دون تغيير .

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة النتائج

من خلال الحالات التطبيقية المدروسة يتضح أن الرقابة الجبائية بمركز الضرائب غرداية كان لها أثر مباشر في تصحيح الأوعية الضريبية والكشف عن الفروقات غير المصرح بها، سواء تعلق الأمر بالرقابة الداخلية التي انصبت على فحص الملفات الجبائية والوثائق المرتبطة بتوقف النشاط وشطب السجل التجاري، أو تعلق الأمر بالرقابة الخارجية التي اعتمدت على التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق وطلبات المعلومات وحق الاطلاع. وتبين النتائج المتوصل إليها أن فعالية الرقابة لا تظهر فقط في اكتشاف المخالفة، بل تتجسد أساسا في تحويلها إلى حقوق جبائية إضافية وعقوبات قابلة للتحصيل، وهو ما يساهم فعليا في الرفع من التحصيل الضريبي.

فبالنسبة للحالتين المتعلقتين بالرقابة الداخلية، أظهرت الدراسة أن هذا النوع من الرقابة كان فعالا في معالجة الوضعيات الناتجة عن شطب النشاط وتصفية الأصول المتبقية، حيث مكنت الرقابة من إعادة تقييم عناصر الأصول الثابتة، ومراجعة أسعار التنازل المصرح بها، وتحديد فائض القيمة الخاضع للضريبة وفق الأسس القانونية المعمول بها. ففي الحالة الأولى، انتهت المعالجة الجبائية إلى فرض حقوق إضافية مرتبطة بإعادة تقييم التجهيزات والسيارة بعد اعتبار أن الأسعار المصرح بها لا تعكس القيمة الحقيقية للعناصر المتنازل عنها، وقد بلغ مجموع التسوية 127,104 دج في الصيغة النهائية المعدلة الواردة بالوثيقة المصححة. أما الحالة الثانية الخاصة بمؤسسة E.Z.T.V، فقد سمحت الرقابة على الوثائق باكتشاف عدم تسوية أصل ثابت بعد شطب السجل التجاري،

وأدت إلى إعادة تقييم الحافلة وتحديد فائض قيمة خاضع للضريبة، لترتفع الحقوق والجزاءات إلى مجموع 612,983 دج.

وتبرز هذه النتائج أن الرقابة الداخلية، رغم أنها أقل اتساعا من الرقابة الخارجية من حيث وسائل التحري، إلا أنها تؤدي وظيفة تصحيحية فعالة في مواجهة الأخطاء والتصريحات غير الدقيقة المرتبطة بالأصول والتوقف عن النشاط. كما أنها تمثل وسيلة وقائية مهمة، لأنها تسمح للإدارة الجبائية بالتدخل على مستوى الملف نفسه قبل تفاقم الاختلالات وتحولها إلى تهرب أكثر تعقيدا.

أما الرقابة الخارجية، فقد أظهرت الحالات المدروسة أنها أكثر عمقا وأقوى أثرا من حيث النتائج المالية، نظرا لاعتمادها على وسائل أوسع مثل التحقيق بعين المكان، وفحص المحاسبة، ومراسلة البنوك، والاستعانة بالمعلومات الواردة من الإدارات والهيئات الأخرى، ومقارنة التصريحات الجبائية بالواقع المالي والتجاري للمكلف. ففي الحالة الأولى الخاصة بالسيد ب.م، كشفت الرقابة المعمقة وجود مداخيل مخفاة تم الاستدلال عليها من خلال عقد اعتراف بدين بمبلغ 50,000,000 دج لا يتناسب مع مداخيله المصرح بها، وانتهت التسوية إلى مبلغ إجمالي قدره 21,710,000 دج. وتؤكد هذه الحالة أن الرقابة الخارجية تكون بالغة الفعالية عندما يتعلق الأمر بكشف أوعية ضريبية مخفية لا تظهر من خلال الملف الجبائي العادي.

وفي الحالة الثانية الخاصة بشركة S.H.T ، أبان التحقيق المصوب للمحاسبة عن فعالية الرقابة الخارجية في مسألتين أساسيتين، تمثلت الأولى في تصحيح سوء تطبيق الإعفاء المرتبط بالرسم على النشاط المهني، وتمثلت الثانية في اكتشاف رقم أعمال غير مصرح به من خلال المقارنة بين التصريحات الشهرية G50 والمقبوضات البنكية. وقد نتج عن ذلك استدراك مبالغ إضافية في TAP و TVA مع عقوباتها، ليلعب مجموع الحقوق والجزاءات 1,571,238 دج. وتكشف هذه الحالة أن الرقابة الخارجية لا تعالج فقط حالات الإخفاء الصريح، بل تشمل أيضا حالات التطبيق غير السليم للامتيازات الجبائية.

أما الحالة الثالثة الخاصة بالسيد ب.ي، فقد أكدت بدورها فعالية التحقيق المحاسبي الخارجي في تتبع المشتريات غير المصرح بها، وفحص خصومات الرسم على القيمة المضافة، والربط بين الوثائق المحاسبية ومصادر المعلومات الخارجية. وقد أسفرت الرقابة عن استدراك مبالغ معتبرة في TVA بالنسبة لسنتي 2021 و 2022، إلى جانب تحديد رقم أعمال غير مصرح به في سنة 2023 يخضع للرسم على النشاط المهني، مع وجود تصحيحات إضافية في سنة 2024. ورغم أن الملف لا يتضمن مجموعا ختاميا موحدًا لكل السنوات، إلا أن المعطيات المتاحة

تؤكد أن هذه الحالة أفضت إلى حقوق جبائية معتبرة، بما يكرس فعالية الرقابة الخارجية في كشف الفروقات غير المصرح بها.

وانطلاقاً من هذه النتائج، يمكن تسجيل وجود تباين واضح بين مردودية الرقابة الداخلية ومردودية الرقابة الخارجية، ليس من حيث الهدف وإنما من حيث طبيعة المخالفات المكتشفة وحجم الحقوق المستدركة. فالرقابة الداخلية بدت أكثر ارتباطاً بتصحيح الوضعيات الناشئة عن شطب النشاط وإعادة تقييم الأصول، في حين ارتبطت الرقابة الخارجية بكشف المداخل المخفأة، وفروقات رقم الأعمال، وسوء تطبيق الامتيازات، وعدم التصريح بالمشتريات أو المقبوضات الحقيقية.

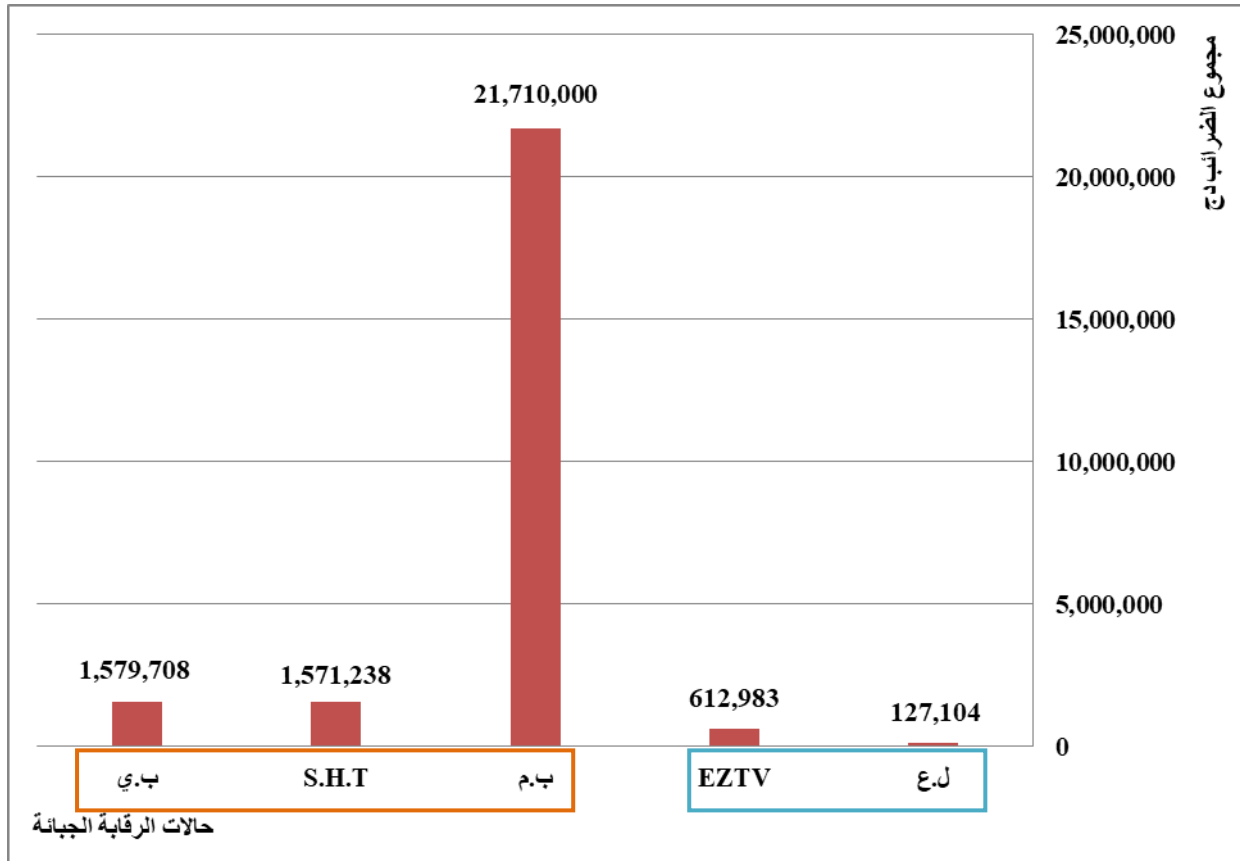
وفي هذا السياق، يمكن عرض حصيلة الحالات المدروسة في الجدول الإجمالي الآتي:

الجدول 16.II : عرض أهم نتائج الرقابات الجبائية (5 حالات)

الوحدة (دج)

نوع الرقابة	الحالة	موضوع التصحيح	الحقوق البسيطة	العقوبات	المجموع
داخلية	(ل.ع)	إعادة تقييم عناصر الأصول بعد شطب النشاط وتحديد فائض القيمة	108,786 كأساس ضريبي معتمد في الصيغة النهائية	14,818 مع رسوم أخرى لسنة 2023	127,104
داخلية	(E.Z.T.V)	إعادة تقييم حافلة متبقية بعد شطب النشاط وتسوية IBS	506,054	106,929	612,983
خارجية	(ب.م)	مداخل مخفأة مرتبطة باعتراف بدين غير مبرر	17,368,000	4,342,000	21,710,000
خارجية	(S.H.T)	فرق إعفاء TAP وفارق رقم أعمال غير مصرح به	1,262,519	308,719	1,571,238
خارجية	(ب.ي)	TVA على مشتريات وتصحيحات رقم أعمال و TAP	1,263,767 و/أو مبالغ أخرى حسب السنوات	496,610 ضمن إحدى الجداول	1,579,708 على الأقل لسنتي 2021 و 2022 فقط

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على عرض حالات الرقابة الجبائية المدروسة



الشكل 2.II : تمثيل بياني لمجموع الضرائب للحالات الخمس (الوحدة دج)

ويبين هذا الجدول أن الرقابة الخارجية حققت أعلى مردودية مالية في الحالات المدروسة، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى اتساع وسائلها واعتمادها على معلومات خارجية دقيقة تسمح بإعادة بناء الوعاء الضريبي الحقيقي. ففي حالة ب.م، كان الوعاء المخفي كبيرا للغاية، لذلك جاءت الحصيلة المالية مرتفعة جدا مقارنة بباقي الحالات. أما في حالة S.H.T ، فقد تركزت التسوية على فروقات محددة لكنها مدعومة بالمقارنة البنكية ومراجعة الامتيازات الجبائية، وهو ما أعطى نتائج معتبرة كذلك.

وفي المقابل، فإن الرقابة الداخلية، رغم أن نتائجها المالية جاءت أقل، إلا أنها أثبتت أهميتها في ضمان المتابعة الدقيقة للملفات الجبائية، خاصة في حالات التوقف عن النشاط، حيث يكون خطر التقليل من قيمة الأصول أو إغفال آثار التصفية الجبائية قائما بشكل واضح. ويعني ذلك أن انخفاض قيمة الحقوق المستدركة في الرقابة الداخلية لا ينقص من أهميتها، بل يؤكد طبيعتها الوقائية والتصحيحية مقارنة بالطابع الكشفي العميق للرقابة الخارجية.

خلاصة:

يُمكن القول في ختام هذا الفصل أن الدراسة التطبيقية للحالات الخمس بيّنت بوضوح أنّ الرقابة الجبائية بمركز الضرائب غرداية تمارس دوراً محورياً في تصحيح الأوعية الضريبية وتقليص حجم الفروقات غير المصرّح بها، سواء عبر الرقابة الداخلية المبنية على فحص الملف الجبائي وإعادة تقييم الأصول عند شطب النشاط، أو عبر الرقابة الخارجية المعتمدة على التحقيق المحاسبي والمعمّق واستغلال حق الاطلاع وطلبات المعلومات. كما أظهرت النتائج أنّ الرقابة الخارجية تتميز بأثر مالي أكبر من حيث حجم الحقوق المستدركة، في حين تتجلى أهمية الرقابة الداخلية في طابعها الوقائي والتصحيحي المبكر، ما يجعل التكامل بين الشكّلين شرطاً أساسياً لتعزيز التحصيل الجبائي وتحسين مستوى الامتثال الضريبي على مستوى مركز الضرائب غرداية.

خاتمة

خاتمة :

في ختام هذه الدراسة، يمكن القول إن الرقابة الجبائية بمركز الضرائب غرداية أثبتت كونها آلية محورية في تضيق الفجوة بين الوعاء الجبائي الحقيقي وما يتم التصريح به فعلياً، من خلال ما أظهرته الحالات التطبيقية المدروسة من فروقات معتبرة في الأوعية والحقوق الجبائية بعد التدخل الرقابي. فقد بينت حالة الرقابة الداخلية الأولى والثانية أن مجرد فحص الملف الجبائي عند شطب النشاط، وإعادة تقييم عناصر الأصول وأسعار التنازل، يمكن أن يحوّل وضعيات يُراد من خلالها تقليص الوعاء إلى حقوق جبائية إضافية حقيقية لفائدة الخزينة، مع أثر تصحيحي وردعي في الوقت نفسه. كما أظهرت حالات الرقابة الخارجية الثلاث أن اللجوء إلى التحقيق المحاسبي والمعمق، واستغلال حق الاطلاع وطلبات المعلومات البنكية والإدارية، يسمح بكشف مداخل وأرقام أعمال غير مصرح بها، وتحديد سوء تطبيق الامتيازات الجبائية، وهو ما تُرجم إلى مبالغ استدراك معتبرة على مستوى الضريبة والرسوم والعقوبات.

نتائج الدراسة :

يمكن إبراز أهم النتائج المتوصل إليها كما يأتي:

- الرقابة الجبائية، في صيغتها الداخلية والخارجية، تسهم فعلياً في رفع مردودية التحصيل الضريبي من خلال استرجاع فروقات غير مصرح بها وتحويلها إلى حقوق واجبة الدفع، كما عكسته الفوارق المسجلة بين الأوعية المصرح بها وتلك المعاد تقييمها في الحالات المدروسة.
- الرقابة الداخلية تبرز كآلية تصحيحية ووقائية بالأساس، تتركز على فحص الملفات وتسوية وضعيات التوقف عن النشاط وإعادة تقييم الأصول، بينما تتجلى قوة الرقابة الخارجية في قدرتها على كشف الأوعية المخفية والمداخل غير المبررة ومظاهر سوء استعمال الامتيازات الجبائية.
- يُظهر التكامل بين الرقابة الداخلية والخارجية أن تحقيق فعالية أكبر في التحصيل يتطلب تنسيقاً بين المستويين؛ بحيث تتولى الرقابة الداخلية ضبط الاختلالات الظاهرة في الملف الجبائي، في حين تتكفل الرقابة الخارجية بمتابعة الحالات ذات المخاطر العالية التي تستدعي تدخلاً ميدانياً وتحقيقاً معمقاً.

التوصيات :

انطلاقاً من هذه النتائج، يمكن اقتراح جملة من التوصيات العملية، من أهمها:

- تعزيز الموارد البشرية والتقنية لمركز الضرائب غرداية، من خلال تكوين متواصل للمفتشين في تقنيات التحقيق المحاسبي وتحليل المخاطر الجبائية، وتمكينهم من أدوات معلوماتية تسمح بالربط الآلي بين قواعد بيانات الضرائب والبنوك والإدارات الأخرى.
- إرساء نظام انتقاء مبني على المخاطر (risk-based approach) لتوجيه عمليات الرقابة نحو الملفات ذات الاحتمال الأكبر لوجود اختلالات، استناداً إلى مؤشرات موضوعية مثل تطور رقم الأعمال، استعمال الامتيازات الجبائية، الفوارق بين التصريحات والبيانات البنكية، وغيرها من المؤشرات المستخلصة من الحالات التطبيقية.
- تطوير آليات الاتصال والتحسيس الجبائي مع المكلفين، من خلال توضيح حقوقهم وواجباتهم أثناء الرقابة، وتبسيط المساطر والإجراءات، بما يعزز الامتثال الطوعي ويقلل من حالات التهرب الناتجة عن الجهل بالتشريع أو تعقيد النصوص.
- تحسين التنسيق بين مركز الضرائب والهيئات الجبائية المركزية واللامركزية، وكذا مع الأجهزة الرقابية الأخرى (البنوك، الجمارك، السجل التجاري...) من أجل تسريع تبادل المعلومات وتدعيم الأساس المعلوماتي الذي تركز عليه الرقابة الجبائية.

الاقتراحات :

أما على مستوى المقترحات المستقبلية، فيمكن الإشارة إلى ما يلي:

- التفكير في إدماج أدوات التحليل الإحصائي والرقمي (data analytics) ضمن عمل مصالح الرقابة الجبائية، بما يسمح برصد أنماط السلوك الجبائي غير العادي والتنبيه بمناطق الخطر في الوعاء الضريبي قبل ظهورها بشكل واضح في التصريحات.
- اقتراح مراجعة بعض النصوص القانونية والتنظيمية، خاصة تلك المتعلقة بالعقوبات، بما يضمن تدرجاً أكثر عدالة وفعالية بين البعد الردعي والبعد التحفيزي، ويحدد في الوقت نفسه من المساحات التي قد تستغل في التهرب أو التلاعب بتصنيف المداخل.

• توسيع نطاق الدراسات التطبيقية مستقبلاً ليشمل مراكز ضرائب أخرى وقطاعات نشاط متنوعة، بما يسمح بالمقارنة بين التجارب وقياس أثر الإصلاحات الجبائية على مستوى وطني أوسع، واستثمار النتائج في رسم سياسات أكثر استهدافاً في مجال الرقابة والتحصيل.

وختاماً، تؤكد الدراسة أنّ تحسين فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر عموماً، وفي مركز الضرائب غرداية خصوصاً، يظل رهيناً بإرادة مؤسسية تجمع بين تحديث التشريع، وعصرنة أساليب العمل، وترسيخ ثقافة جبائية جديدة لدى كل من الإدارة والمكلفين في آن واحد.

قائمة المصادر

المراجع

أولا : الكتب

1. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 03 ، الجزائر، 2010.
2. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2009.
3. عبد الحميد محمد الغناتي، مبادئ المالية العامة — دراسة الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1984.
4. علي زغودود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
5. محمد عباس محرزى، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثالثة، دار هومة للنشر، بوزريعة، الجزائر، 2003.

ثانيا : المقالات والمجلات

6. خروبي هني وجيلالي عياد غلام الله ، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، مجلد 13 العدد 2 .
7. الساسي هلال، فعالية الرقابة الجبائية في الرفع من تحصيل الإيرادات الضريبية، مجلة مالية ومحاسبة الشركات JFCA ، المجلد 03 العدد 01، جوان 2023 .
8. سماعين عيسى ، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري ، العدد 15 ، 2021 .
9. طلوش فارس وعلوان رمزي ، الرقابة الجبائية كآلية من آليات تفعيل الحوكمة الضريبية — دراسة ميدانية للمديرية الفرعية للرقابة الجبائية خنشلة ، مجلة الاقتصاد والتنمية ، العدد 01 المجلد 10 ، 2022.
10. عبود ميلود ، الرقابة الجبائية في الجزائر-الإطار العام، الأهداف والطرق، العوامل المعيقة لها وسبل التفعيل، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية ، المركز الجامعي تندوف، العدد 02 ، جوان 2018.
11. عفاف بولحية وآخرون، أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي — دراسة حالة بمركز الضرائب جيجل، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة ، المجلد 07 العدد 02 ، 2022.

12. عمارة مريم، واقع الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 01 ، 2023.
13. لمياء الجيلالي حسيني، حي فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال فترة 2007-2012، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2014/12.
14. لواج عبد الرحيم ودرغوم محفوظ ، تقييم فعالية الرقابة الجبائية المعمقة في ظل إعادة هيكلة المصالح الخارجية للإدارة الجبائية - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل للفترة 2010-2019 ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، المجلد 7 العدد 3 ، ديسمبر 2021 .
15. مراد مهيوبي، إجراءات التحصيل الضريبية أي فاعلية التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة 8 ماي 1945، قالمة الجزائر، عدد 39، 2014.
16. ناصر مراد وبن عياد سمير ، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري ، مجلة دراسات جبائية ، العدد 03، ديسمبر 2013 .

ثالثا : المذكرات

17. إكرليف، سامية وبولكرع مروة، دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي - دراسة ميدانية مركز الضرائب عين تموشنت ، مذكرة تخرج ماستر، جامعة عين تموشنت، 2024.
18. ايناس نمديلي وزينب بن عبد الرحمان، تقييم أداء الإدارة الجبائية في التحصيل الضريبي بالجزائر - دراسة حالة مديرية الضرائب ولاية ميلة 2016-2020 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية ، المركز الجامعي ميلة ، 2021 .
19. بن التومي عادل، الرقابة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الضريبي - دراسة ميدانية بمفتشية الضرائب الحمادية برج بوعرييج، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، مذكرة ماستر ، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، 2017.

20. طالب حسين ابراهيم وبن زغبية ايوب، دور الرقابة الجبائية في عملية التحصيل الجبائي-دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب ولاية برج بوعرييج- ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة برج بوعرييج، 2019-2020 .
21. عبد العالي بشرى وبن عامر نور الهدى ، دور الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي - دراسة حالة تحقيق مصوب بمركز الضرائب ولاية عين تمونشت، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة بلحاج بوشعيب تمونشت، 2021-2022 .
22. عمري مراد ، الرقابة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي - دراسة حالة مركز الضرائب ولاية سطيف، مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر تخصص ادارة مالية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2022-2023.
23. لواج عبد الرحيم، فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، شعبة علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل ، 2016.
24. هادف عز الدين ورزقي انس، دور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2023-2024 .
25. يوسف الزين نوال وخليف كوثر ، فعالية الرقابة الجبائية في عملية التحصيل الجبائي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة الجيلاي بونعامة خميس مليانة، 2021-2022.

رابعا : القوانين والمراسيم

26. المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، وزارة المالية، الجزائر، 2024.

خامسا : اللغة الاجنبية

27. Ahmed HAMIMI, l'audit constable et financier, Édition Berti, Algérie, 2001.
28. Aitaa Sam Kilimvi & Martins Ninilola Adepehin.. The Impact of Tax Audit and Tax Investigation on Tax Compliance of Businesses: A Case Study of Lagos State, Nigeria. Journal of Advanced Economic Research, Vol. 08, N°03. 2023.
29. BELABBAS YASMINE, L'IMPACT DU CONTROLE FISCAL SUR L'AMELIORATION DU RECOUVREMENT D'IMPOTS EN ALGERIE, Mémoire de fin

d'études en vue de l'obtention du diplôme de master Spécialité contrôle de gestion, ECOLE SUPERIEURE DE COMMERCE , 2019-2020.

30. BLAHA Brahim, L'impact de la nouvelle stratégie du contrôle fiscal sur la répression de la fraude en Algérie , These de doctorat en Sciences Economiques , Université d'Oran 2 .
31. Himrane, M., & Larioui, A. Le contrôle fiscal en Algérie, quel est l'impact des réformes ? Journal of Advanced Economic Research, Vol. 05, N°01, 2020 .
32. MAHTOUT Samir, Le système du recouvrement fiscal en Algérie : Analyse et évaluation des performances , université de Bejaia.
33. Rizki Indrawan , Effect of Tax Audit and Tax Collection on Tax Revenue , International Journal of Science, Technology & Management , Indonesia , ISSN: 2722 – 4015 , Indonesia .

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01: حالة الرقابة الداخلية 01 (ل.ع)

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

Ministère des Finances

Centre de Impôts de: GHARDAÏA

DIW Gharadaïa

CDI GHARDAÏA

NIF: 28047010014219300000

Nom / RS:

Adresse:

N° Rôle:

Modif Rôle:

Date de Mise en

Demure:

Date d'expiration:

AVIS A PAYER DU RÔLE N°: 2936783

2936783

CONTRÔLE SUR PIÈCES

16.12.2025

16.12.2025

Type de recette	Clé de période	Base Taxable	Base Imposée ou Déclarée	Taux	Déductions	Montant des droits rappelés	Taux Pénalités/Majoration	Montant des Pénalités/Majoration	TOTAL des droits et pénalités
IRGP	2022	108,786	0	100	10,000	98,786	15	14,818	113,604
IRGP	2023	10,000	0	100	0	10,000	25	2,500	12,500
TRW1	2023	1,000	0	100	0	1,000		0	1,000
TOTAL GENERAL DU RÔLE:						109,786		17,318	127,104

الوسائل المادية:

تجهيزات (تلفاز حجم كبير + جهاز فيديو): 4.692.778
سيارة من نوع -موستيبوشي- : 1.730.000
مبلغ العتاد المقتنى (ANSEJ) : 6.422.778
مجموع الاهتلاك المتراكم: 4.401.329
القيمة المحاسبية الصافية للتجهيزات: 2.021.449
سعر التنازل للتجهيزات وفق الملحق رقم 07: 1.200.000
الفرق : سعر التنازل للتجهيزات - القيمة المحاسبية الصافية للتجهيزات
 $2.021.449 - 1.200.000 = -821.449 =$

القيمة المحاسبية الصافية للسيارة : 00
سعر التنازل للسيارة وفق الملحق رقم 07: 700.000
الفرق: $00 - 700.000 = +700.000$
بعد إعادة تقويم سعر التنازل تكون التسوية الجبائية كتالي :

1-التجهيزات:

سعر التنازل المعاد تقييمه للتجهيزات: 3.200.000
القيمة المحاسبية الصافية للتجهيزات: 2.021.449
الفرق $= 3.200.000 - 2.021.449 = 1.178.551 =$

2-السيارة:

سعر التنازل المعاد تقييمه للسيارة: 1.730.000
القيمة المحاسبية الصافية للسيارة : 00
الفرق $= 1.730.000 =$

فائض القيمة عن التنازل = فائض قيمة التنازل للتجهيزات + فائض قيمة التنازل للسيارة
 $= 1.730.000 + 1.178.551 = 2.908.551$

التخفيض: 65%.

المبلغ التخفيض الممنوح $= 2.908.551 \times 0.65 = 1.890.558$

المبلغ الخاضع: $1.890.558 - 2.908.551 = 1.017.993$

العجز المصرح به $= 763.726$

النتيجة المعتمدة $= 1.017.993$

الضريبة على الدخل الإجمالي $= 202.198$. العقوبة (25%) $= 50.550$

المجموع: 252.748 دج.

سنة 2023:

الضريبة على الدخل الاجمالي: 10.000

العقوبة (25%) $= 2.500$ دج.

الرسم شبه جبائي: 1.000 دج.

المجموع: 13.500 دج.

المجموع $= 266.248$ دج.

I- DESIGNATION DE L'AGENT AYANT PROPOSE LE REDRESSEMENT :
- Nom : ... MATAALLAH... Prénom :ROUMAISSA..... Grade : ...IP.....

II- STRUCTURE DE LA NOTIFICATION DEFINITIVE DE REDRESSEMENT (ART. 19 DU CPF) :

1. Reprise fidèle des observations et justificatifs produits par point de redressement ;
من خلال الرد على التبليغ مقترح التسوية رقم 195 المؤرخ يوم 2025/10/12 , والذي تطلبون من خلاله الإبقاء على السعر المصرح به , بخصوص التجهيزات المتنازل عنها كونها قديمة بسبب الاستعمال الشخصي لها.
2. Réponse aux observations formulées par le contribuable avec motivation légale ;
اجابة على ذلك تجدر الإشارة الى أن إعادة تقييم عناصر الأصول بناءا على نوع العتاد و مدة إستعماله وكذا القيمة السوقية لها, وبما أنها لم تصبح جيدة بسبب الاستعمال الشخصي فإن كل ما يترتب عنها من مصاريف أو أعباء فهي غير قابلة للخصم بنص المادة 140 من ق ض م , وعليه فإن وضعيتكم الجبائية المقترحة تبقى دون تغيير.
3. Calcul des redressements maintenus et motivation des pénalités et/ ou majorations appliquées.

في إطار الرقابة على ملفكم الجبائي وعلى إثر قيامكم بشطب السجل التجاري بتاريخ 2023/11/26 بخصوص تصفية عناصر الأصول المتبقية في الميزانية, وبما أنه لم يتم تحقيق رقم أعمال هذا يعني أن العتاد في حالة جيدة , من أجل تسوية وضعيتكم الجبائية, وهذا حسب المواد 79 و147,104, 193 من ق ض م ر م, فإن المصلحة تقترح عليكم ما يلي:
في إطار الرقابة على ملفكم الجبائي وعلى إثر قيامكم بشطب السجل التجاري بتاريخ 2023/11/26 بخصوص تصفية عناصر الأصول المتبقية في الميزانية, وبما أنه لم يتم تحقيق رقم أعمال هذا يعني أن العتاد في حالة جيدة , من أجل تسوية وضعيتكم الجبائية, وهذا حسب المواد 79 و147,104, 193 من ق ض م ر م, فإن المصلحة تقترح عليكم ما يلي:

سنة 2022:

الوسائل المائية:

تجهيزات (تلفاز حجم كبير + جهاز فيديو): 4.692.778

سيارة من نوع سموتيبيشي- : 1.730.000

مبلغ العتاد المكتنى (ANSEJ) : 6.422.778

مجموع الاهتلاك المتراكم: 4.401.329

القيمة المحاسبية الصافية للتجهيزات: 2.021.449

سعر التنازل للتجهيزات وفق الملحق رقم 07: 1.200.000

الفرق : سعر التنازل للتجهيزات - القيمة المحاسبية الصافية للتجهيزات

2.021.449-1.200.000 =

-821.449=

القيمة المحاسبية الصافية للسيارة : 00

سعر التنازل للسيارة وفق الملحق رقم 07: 700.000

الفرق: 00-700.000 = +700.000

بعد إعادة تقويم سعر التنازل تكون التسوية الجبائية كالتالي :

1-التجهيزات:

سعر التنازل المعاد تقييمه للتجهيزات: 3.200.000

القيمة المحاسبية الصافية للتجهيزات: 2.021.449

الفرق = 3.200.000-2.021.449

= 1.178.551

2-السيارة:

سعر التنازل المعاد تقييمه للسيارة : 2.595.000

القيمة المحاسبية الصافية للسيارة : 00

الفرق= 2.595.000

فائض القيمة عن التنازل = فائض قيمة التنازل للتجهيزات + فائض قيمة التنازل للسيارة

= 3.773.551+2.595.000

= 65% التخفيض

المبلغ التخفيض الممنوح = 3.773.551*65% = 2.452.808

المبلغ الخاضع: 3.773.551-2.452.808 = 1.320.743

العجز المصرح به = 763.726

النتيجة المعتمدة = 1.320.743+763.726-121.449 = 678.466

القاعدة المصرح بها: الضريبة على الدخل الاجمالي: 10.000

القاعدة المعتمدة: الضريبة على الدخل الإجمالي = 108.786

الفرق: 98.786

العقوبة (15%) = 14.818

المجموع: 113.604 دج.

سنة 2023:

الضريبة على الدخل الاجمالي: 10.000

العقوبة (25%) = 2.500 دج.

الرسم شبه جبائي: 1.000 دج.

المجموع: 13.500 دج.

المجموع = 127.104 دج.

Signature de l'Agent ayant proposé le redressement

Ministère des Finances

Centre de Impôts de:

CHARDAÏA

DIW Chardaiã

CDI CHARDAÏA

NIF:

002147086387003000000

AVIS A PAYER DU ROLE N° : 2887696

Nom / RS:

RUE LARBI BEN M'HIDI / 47000 CHARDAÏA

Adresse:

2887696

N° Rôle:

CONTRÔLE SUR PIÈCES

Date de Mise en

30.11.2025

Demeure:

01.12.2025

Date d'Exigibilité:

الملاحق

الملحق رقم 02: حالة الرقابة الداخلية 02 (E.Z.T.V)

Type de recette	Cité de pério de	Base Taxable	Base Imposée ou Déclarée	Taux	Deductions	Montants des droits rattachés	Taux de majoration	Montant des pénalités de majoration	TOTAL des droits et pénalités
IBS	2021	10,000	0	100	0	10,000	25	2,500	12,500
IBS	2022	10,000	0	100	0	10,000	25	2,500	12,500
AUTR	2021	1,000	0	100	0	1,000	0	0	1,000
AUTR	2022	1,000	0	100	0	1,000	0	0	1,000
IBS	2023	103,280	0	28	0	26,853	10	2,685	29,538
IRG	2023	76,427	0	15	0	11,464	10	1,146	12,610
IBS	2024	1,201,448	0	26	0	312,376	25	78,094	390,470
IRG	2024	889,072	0	15	0	133,361	15	20,004	153,365
TOTAL GENERAL DU ROLE:						506,054		106,929	612,983

REDRESSEMENTS ENVISAGES.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série C n°4

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
Direction des impôts Ghardaïa

Accusé de
Réception.
N°

NOTIFICATION DE PROPOSITION DE REDRESSEMENTS

STRUCTURE.....C D I.....

...GHARDAIA...

Référence : 194 /DIW/SDI/SPCFR/25

Activité : TRANSPORT DE PERSONNES

Adresse : RUE LAARBI BEN MHIDI W-GHARDAIA-

N° NIF : 00214708638700300000

RR

A GHARDAIA LE : 12/10/2025

J'ai l'honneur de vous faire connaître que conformément aux dispositions de l'article 19 du Code des Procédures Fiscales, l'administration fiscale envisage d'apporter des rectifications à vos déclarations et aux éléments servant de

Nature des impôts, droits et taxes à régulariser	Exercice(s) concerné(s)
IMPOT SUR LE REVENU GLOBAL (IRG) :	2023-2024
IRG - Bénéfices professionnels	
IRG - Revenus de la location des propriétés bâties et non bâties	
IRG - Revenus des Capitaux Mobiliers	
IRG - Traitement, salaires, pensions et rentes viagères	
IRG - Plus-values de cession à titre onéreux des immeubles bâtis ou non bâtis et des droits y afférents	
IRG - Revenus agricoles	
IRG - Retenue à la source entreprise étrangère non installée	
IRG - Autres retenues à la source	
IMPOT SUR LES BENEFICES DES SOCIETES (IBS)	2021-2022-2023-2024
IBS - Régime général	
IBS - Retenue à la source sur les revenus des capitaux mobiliers	
IBS - Retenue à la source opérée sur les revenus des entreprises étrangères n'ayant pas d'installation permanente en Algérie	
TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE (TAP)	
TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE (TVA)	
IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU)	
TAXES FONCIERES	
IMPOT SUR LE PATRIMOINE (ISP)	
AUTRES IMPOTS ET TAXES (à préciser) :	

base pour le calcul des impôts, droits et taxes marquées d'une croix ci-dessous, au titre de(s) l'exercice(s) repris ci-après :

Vous disposez d'un délai de trente (30) jours pour me faire parvenir votre acceptation ou vos observations aux redressements envisagés. Le défaut de réponse dans ce délai équivaut à une acceptation tacite (Article 19 du CPF).

Vous pouvez vous faire assister par un conseil de votre choix (Article 19 du CPF).

Veuillez agréer, Madame/ Monsieur l'expression de ma considération distinguée.

SIGNATURE DU RESPONSABLE

01

Redressement définitifs.

Série C n°4 Bis

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

N° 2887696

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS GHARDAIA
STRUCTURE C D I
GHARDAIA

NOTIFICATION DEFINITIVE DE REDRESSEMENTS

Accusé de
Réception.
N°

BP: 2000 2887696

EURL

Référence: 22/CPI/SPCFR/25

Activité: TRANSPORT DE PERSONNES.

N° NIF: 00214708638700300000.

Adresse: RUE LAARBI BEN MHIDI - W-GHARDAIA.

A GHARDAIA le: 27/11/2025

En: 30/11/2025

J'ai l'honneur de vous faire connaître:

- ☒ Qu'en l'absence d'une réponse dans le délai imparti à la notification de proposition de redressement N°...194...du 12 /10/2025, il a été décidé de maintenir les redressements envisagés à votre rencontre.
- ☐ Que compte tenu de votre acceptation formelle reçue en date duil a été décidé de maintenir définitivement les redressements envisagés dans la notification de proposition de redressements N°..... du
- ☐ Qu'après examen de votre réponse reçue en date duà la notification de proposition de redressement N°..... du, par laquelle vous avez émis des observations relatives aux redressements envisagés, il a été décidé:
- ☐ D'accepter partiellement les motifs et les justificatifs présentés.
- ☐ De maintenir la totalité des redressements envisagés.

Les motifs pour lesquels vos observations et justificatifs n'ont pas été retenus sont explicités au verso.

Je vous informe, par ailleurs, qu'un rôle de régularisation sera établi à votre rencontre, lequel peut être contesté dans le cadre d'une réclamation contentieuse, en application des articles 70 à 72 et 172 du Code des Procédures Fiscales.

Veuillez agréer, Madame / Monsieur, l'expression de ma considération distinguée.

SIGNATURE DU RESPONSABLE



الملحق رقم 03: حالة الرقابة الخارجية 02 (شركة S.H.T)

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts
Direction des Impôts de la
Wilaya de Ghardaïa

NIF: 091013147981624700200000
N° Article: 417101011197161811
Code d'activité: _____

**DOSSIER DE VERIFICATION
DE
COMPTABILITÉ / VASFE**

AFFAIRE N°: 01 VP/2025 Programme: 2025

Monsieur: _____
(Nom et Prénom ou raison social)

Activité: E.T.P.H. + Fab produit de Manufacture

Adresse: Av 1er Mai Ghardaïa Tél: _____

Fax: _____

- Avis de vérification n°: 02/2025 du: 03/02/2025

- Date d'Intervention: _____

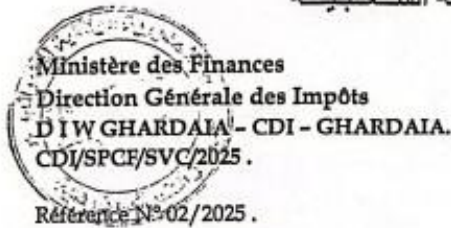
- Date début des travaux: _____

- Date fin des travaux: _____

Brigade de vérification N°: _____

Le vérification: _____

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



Lettre avec A.R N°

Remis en mains propres le
25/02/2025

Mr. LE GERANT DE LA
FAB PRODUIT DE MANUFACTURE
AV 1er MAI GHARDAIA.

NIF : 000347086267002 00000

GHARDAIA

Le 03/02/2025 .



Avis de Vérification ponctuelle de comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre.....Siege.....
le 25/02/2025 à 09H. pour procéder à des opérations de contrôle portant sur...TAP,TVA, IRG et concernant les années 2022., et...2023..en vertu des dispositions de l'article 20bis-1 du Code de Procédures Fiscales.

Nous vous saurions gré de bien vouloir tenir à notre disposition les documents comptables et pièces justificatives inhérents aux droits, impôts, taxes et redevances concernés par la vérification dont la présentation est obligatoire conformément aux dispositions de l'article 20 bis-1 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et demander les précisions sur la conduite de cette vérification ponctuelle.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'impositions sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

Nous tenons à vous informer que la charte des droits et obligations du contribuable vérifié est à consulter sur le site électronique (web) de la DGI : www.mfdgi.gov.dz (Cf. Article 20bis-3 du CPF).

Cette charte est également téléchargeable, via votre smartphone, en scannant le code QR figurant au verso de cet avis.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur, l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade de vérification

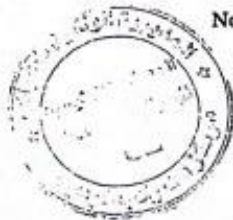
Mr : SIOUSIOU AISSA

رئيس فريق المراقبة
والتدقيق

Nom, prénom et grade des vérificateurs

Mr : DJEGHAB BRAHIM ET KHALIL IEC

Mr : LAOUAR ABDELHAKIM



ETAT COMPARATIF DES BILANS

Nom et Prenom / raison social :

Activité: ESTIF - FABRIQUANTS DE MANUFACTURE

Adresse : Av. 1er Mai - GRARDIA

Nom et Prenom / raison social :

PASSIF	2022	2023		
CAPITAUX PROPRES :				
Capital émis	42 000 000	42 000 000		
Capital non appelé			-	
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)			-	
Ecart de réévaluation			-	
Ecart d'équivalence (1)			-	
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	3 923 196	1 539 558		
Autres capitaux propres – Report à nouveau	5 403 364	9 326 561		
Part de la société consolidante (1)				
Part des minoritaires (1)				
TOTAL (1)	51 326 560	52 866 119		
PASSIFS NON-COURANTS :				
Emprunts et dettes financières	27 629 426	27 629 426		
Impôts (différés et provisionnés)	-			
Autres dettes non courantes	-			
Provisions et produits constatés d'avance	-			
TOTAL (2)	27 629 426	27 629 426		
PASSIFS COURANTS :				
Fournisseurs et comptes rattachés	328 520 262	202 753 404		
Impôts	116 309 890	39 148 584		
Autres dettes	39 625 411	35 586 492		
Trésorerie Passif	2 441	-	-	
TOTAL (3)	484 458 004	277 488 480		-
TOTAL PASSIF (1 + 2 + 3)	563 413 990	357 984 025		-

ETAT COMPARATIF DES BILANS



Nom et Prénom : [REDACTED] Raison social :

Activité: ETPH * FABRIQUANTS DE MANUFACTURE

Adresse : Av 1er Mrt GHARDAIA

-W- GHARDAIA .

NIF0003478626700200000

Designations	Les années			
	2022	2023		
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition – goodwill positif ou négatif	-	-	-	-
Immobilisations incorporelles	147 000	147 000	-	-
Amortissements	147 000	147 000	-	-
Le Net			-	
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains				-
Amortissements				-
Le Net				-
Bâtiments				
Amortissements				
Le Net				-
Autres immobilisations corporelles	326 742 625	326 742 625		
Amortissements	258 397 684	273 037 809		
Le Net	68 344 941			
Immobilisations en concession	-			
Immobilisations encours	-			
Immobilisations financières	-			
Titres mis en équivalence	-			
Autres participations et créances rattachées	-			
Autres titres immobilisés	-			
Prêts et autres actifs financiers non courants	33 025 376	37 807 541		
Impôts différés actif	-			
TOTAL ACTIF NON COURANT	101 370 317	91 512 357		
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours		2 000 000		
Provision	-	-	-	
Le Net	-	2 000 000		
Créances et emplois assimilés	-			
Clients	377 711 560	237 318 168		
Provision	-	-		
Le Net	377 711 560	237 318 168		
Autres débiteurs	1 966 749	2 863 951		
Impôts et assimilés	74 763 358			
Autres créances et emplois assimilés			-	
Disponibilités et assimilés			-	
Placements et autres actifs financiers courants			-	
Trésorerie	7 602 008	24 289 550		
TOTAL ACTIF COURANT	462 043 676	266 471 669		
TOTAL GENERAL ACTIF	563 413 993	357 984 026		

RELEVÉ DE COMPTABILITÉ / COMPTE RESULTAT


 Nom / Prénom / raison sociale : [REDACTED]
 Activité : FAB-PRODUITS DE MANUFACTURE
 Adresse : AV 1er MAI GHARDAIA
 N°R : 000347086267002 00000

W- GHARDAIA ,

Rubriques		Les années			
		2022	2023		
Production vendue	Ventes de marchandises				
	Produits fabriqués	32 605 996	69 327 206		
	Prestations de services	150 000	-	-	-
	Vente de travaux	375 323 092	56 126 310	-	-
	Produits annexes	-	-	-	-
	Rabais, remises, ristournes accordés	-			
	Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes	408 079 088	125 453 516		-
	Production stockée ou déstockée	81000000-	2 000 000	-	-
	Production immobilisée	-	-	-	-
	Subventions d'exploitation	-	-	-	-
	II-Produit de l'exercice	327 079 088	127 453 517	-	-
	Achats de marchandises vendues				
	Matières premières	178 075 341	62 265 801		
	Autres approvisionnements	-	647 773		
	Variations des stocks	-	-	-	-
Services extérieurs	Achats d'études et de prestations de services	-	-	-	-
	Autres consommations	850 601	946 606	-	
	Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats	-		-	-
	Sous-traitance générale	24 990	-	-	-
	LOCATION	58 830 137	27 590 000		
	Entretien, réparations et maintenance	29 764 033	968 527		-
	Primes d'assurances	1 674 696	436 520		
	Personnel extérieur à l'entreprise	-	-		-
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	89 950	151 338		
	Publicité	-	150 000	-	-
	Déplacements, missions et réceptions	568 654	974 370	-	
	Autres services	29 415 068	882 047		
	Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs	-		-	-
	II-Consommations de l'exercice	299 293 472	95 012 987	-	
	III-Valeur brute d'exploitation (I-II)	27 785 616	32 440 530		-
	Charges de personnel	7 604 728	13 605 101		
	Impôts et taxes et versements assimilés	691 277	2 194 447		
	IV-Excédent brut d'exploitation	19 489 611	16 640 982	-	-
	Autres produits opérationnels	-	-	-	-
	Autres charges opérationnelles	212 290	1 559 541	-	-
	Dotations aux amortissements	14 946 996	14 640 124		
	Provision	-	-	-	-
	Pertes de valeur	-	-	-	-
	Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
	V-Résultat opérationnel	4 330 325	441 315	-	-
	Produits financiers	-	1 152 442	-	-
	Charges financières	407 128	54 199		
	VI-Résultat financier		1 098 242		
	VII-Résultat ordinaire (IV+V)	3 923 196	1 539 558	-	
	Eléments extraordinaires (produits) (*)	-	-	-	-
	Eléments extraordinaires (Charges) (*)	-	-	-	-
	VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	-
	Impôts exigibles sur résultats				
	Impôts différés (variations) sur résultats	-	-	-	-
	IX-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	3 923 196	1 539 558	-	

1,19%

1,2%

u

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Séris O n° 21 ter

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIW Ghardaia - CDI Ghardaia



وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب الولائية بخرداية

Référence N°: 001/CDI/SPCR/BV/2025

Lettre avec
A.R.
N°

Monsieur le GARANT DE LA
ETPH et EAB PRODUIT DE MANUFACTURE
AV 1er MAI GHARDAIA W - GHARDAIA

GHARDAIA

Le 27/03/2025

**Notification de Redressement suite
Au contrôle ponctuel de comptabilité**

Suite à l'envoi de l'avis de contrôle ponctuel N° 02 du 3 févr 25, vous avez fait l'objet d'une vérification ponctuelle de comptabilité au titre de(s) exercice(s) 2022 2022 2023 2023 se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après désignés : TAP, TVA, IRG et autres.

En conséquence, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certains impôts, droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôts pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de trente (30) jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressements envisagés. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Article 20 bis-5 du code des procédures fiscales).

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi.

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droits, selon le cas, du Directeur des grandes entreprises, du directeur des impôts de wilaya, du chef du centre des impôts ou du chef de service des recherches et vérifications conformément aux dispositions de l'article 20 bis-2 du Code des Procédures Fiscales.

Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Article 20 bis-2 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte 04 feuillet (s), y compris celui-ci.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

SIOU SIOU AISSA



ME DIEGHAB Brahim el khalil

Mr LAOUAR Abdelhakim

IC

رئيس مصلحة المراقبة
والباحث



DFW de Ghardaïa.

Vérification N° : 01VP/2025

Notification N° :01 /CDI/SPCF/SC du 27/03/2025

Nombre de Pages : 04 Pages.

تتبع أولي

تبعاً للتحقيق المصوب للمحاسبة (ponctuelle) الذي خضعت له شركتكم

المتمثل نشاطها في أشغال البناء والري و صناعة المنتجات المصنعة بالخرسانة والكاين مقرها ب: شارع أول ماي غرداية، للسنوات غير المتقدمة من 2022/01/01 الى 2023/12/31، الذي شمل جميع الدفاتر المحاسبية و الوثائق الإثباتية و كذلك التصريحات الجبائية حيث تبين ما يلي:

سنتي 2022 و2023:

فحص مقررات الاستفادة من مزايا الاستغلال للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI تبين من خلاله ان نسبة الاعفاء 60 % للرسم على النشاط المهني الواردة في المقرر رقم E/0: 30 / 0812 / 2008 المؤرخ في 2012/03/06 ينتهي تطبيقها في مارس 2022 (10 سنوات) ثم تتغير النسبة الى 41% حسب المقرر رقم: 2012/47/0127/E/0 المؤرخ في 2017/01/31 بداية من مارس 2022 الا انه تم الاستمرار في تطبيق نسبة اعفاء 60% الى غاية 2023/12/31.

و عليه سيتم استدراك الرسم على النشاط المهني على الفارق بين النسبتين كما يلي :

2023	2022	لسنوات
بدون تخفيض 25%	بدون تخفيض 25%	بدون تخفيض 25%
126.798.600 دج	76.634.797 دج	24.849.533 دج
1.122.167 دج	678.218 دج	164.938 دج
760.791 دج	459.808 دج	111.822 دج
361.376 دج	218.410 دج	53.116 دج
361.376 دج	271.526 دج	
90.344 دج	67.881 دج	

DIW de : Ghardaia.
Vérification N° 01 VP/2025
Notification N° 03 /CDI/SPCF/SC du 13/05/2025
Nombre de Pages : 04 Pages.

سنة 2023:

فحص التصريحات الجبائية الشهرية G50 لسنة 2023 و مقارنتها بمبلغ المقبوضات المستخرجة من الحسابات البنكية اعطى الفروقات التالية :

السنة	2023
المقبوضات حسب البنك :	
بنك AGB	43.435.099 دج بكامل الرسم
بنك EL BARAKA	103.155.111 دج بكامل الرسم
بنك BEA	98.389.606 دج بكامل الرسم
بنك BADR	34.631.092 دج بكامل الرسم
مجموع المقبوضات	279.610.908 دج بكامل الرسم
رقم الاعمال المصرح في التصريح G50	275.956.052 دج بكامل الرسم
الفرق غير المصرح	3.654.856 دج بكامل الرسم

هذا الفرق خارج الرسم و المقدر ب: 3.071.307 دج على اساس نسبة الرسم TVA 19% يعتبر رقم اعمال غير مصرح به في مادة الرسم TVA و الرسم TAP, و عليه سيتم استدراك الرسم على القيمة المضافة TVA بنسبة 19% طبقا للمادة 21 من قانون الرسم على رقم الاعمال, و الرسم على النشاط المهني TAP بنسبة 1.5% طبقا لاحكام المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة لسنة 2023 كما يلي :

السنة	2023
وعاء الرسم	3.071.307 دج
الرسم على القيمة المضافة 19%	583.548 دج
عقوبة الوعاء	145.887 دج
الرسم على النشاط المهني 1.5 %	46.069 دج
عقوبة الوعاء	4.607 دج

الحقوق البسيطة	1.262.519 دج
عقوبة الوعاء	308.719 دج
المجموع المستحق	1.571.238 دج

المصدقون :

المديرية الولائية للصحة
المصلحة : الإحصائية
للدراسات والبحوث
مدى

مركز الضرب الثابت غرب ولاية

مغادر أبو صامع الشول ٠ ٣ ٤

مركز الحوض المصنوع ٠ ٣ ٤

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 21 sonies

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

Référence N°: 03/CDI/SPGR/BV/2025

Lettre avec
A.R.

N°

Monsieur le Gérant de la SNC HYDRO TRAVAUX
Elm Hiet Eau Potable de Manifacure
AV. 1er MAI GHARDAIA WGHARDAIA

GHARDAIA

Le 13 Mai 2025

Notification de redressement définitive suite au contrôle ponctuel de comptabilité
(Absence de réponse)

Madame, Monsieur, le Gérant de la SNC HYDRO TRAVAUX

Nous avons constaté que vous n'avez pas répondu à la proposition de notification de redressement N° 01/2025 du 27/05/2025 à l'issue de l'expiration du délai réglementaire.

Je vous informe que les rectifications qui vous ont été proposées sont tacitement reconduites conformément à l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

Les résultats notifiés ci-dessous sont définitifs.

En cas de contestations de votre part, vous avez la possibilité d'introduire une requête, dans le cadre du recours préalable, auprès de l'administration des impôts, selon le cas, au Directeur des Grandes Entreprises ou au Directeur des Impôts de Wilaya, et ce conformément aux dispositions de l'article 71 du Code des Procédures Fiscales.

La présente lettre comporte 04 feuilles, y compris celle-ci.

Veuillez agréer, madame, monsieur, l'assurance de ma considération distinguée.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade
des vérificateurs



DIW de : 
Vérification N° : 01/EP/2025 SNC HYDRO TRAVAUX
Notification N° : 03/CDI/SPCF/SC du 13/05/2025
Nombre de Pages : 04 Pages.

تسليم نهائي

تبعاً للتبليغ الأولي رقم: 01 المؤرخ في 2025/03/27 المتضمن نتائج التحقيق المصوب للمحاسبة الذي خضع له شركتكم المتمثلة نشاطها في أشغال البناء والري و صناعة المنتجات المصنعة بالخرسانة والكائن مقرها ب: شارع أول ماي غرداية، للسنوات غير المتقادمة من 2022/01/01 إلى 2023/12/31، وفي ظل غياب أي رد على هذا التبليغ و نظراً لانقضاء الأجل القانوني المنصوص عليها في المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية، فإن النتائج المبلة إلىكم تبقى دون تغيير و هي كما يلي :

سنتي 2022 و 2023:

فحص مقررات الاستفادة من مزايا الاستغلال للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI تبين من خلاله ان نسبة الاعفاء 60 % للرسم على النشاط المهني الواردة في المقرر رقم: E/0/ 0812/ 30 / 2008 المؤرخ في: 2012/03/06 ينتهي تطبيقها في مارس 2022 (10 سنوات) ثم تتغير النسبة الى 41% حسب المقرر رقم: 2012/47/0127/E/0 المؤرخ في: 2017/01/31 بداية من مارس 2022 الا انه تم الاستمرار في تطبيق نسبة اعفاء 60% الى غاية 2023/12/31.

و عليه سيتم استدراك الرسم على النشاط المهني على الفارق بين النسبتين كما يلي :

2023	2022		سنوات
بدون تخفيض 25%	بدون تخفيض 25%	بتخفيض 25%	رقم اعمال ETPH المستفيد من الاعفاء
126.798.600 دج	76.634.797 دج	24.849.533 دج	
1.122.167 دج	678.218 دج	164.938 دج	رسم TAP المعتمد على اساس نسبة اعفاء 41%
760.791 دج	459.808 دج	111.822 دج	رسم TAP المحسوب بنسبة اعفاء 60 %
361.376 دج	218.410 دج	53.116 دج	تفرق في الرسم TAP الواجب استدراكه
361.376 دج	271.526 دج		لمجموع
90.344 دج	67.881 دج		عقوبة الوفاء



Direction des Impôts de Ghardaïa.

Vérification N° : 01VP/2025

Notification N° :01 /CDI/SPCF/SC du 27/03/2025

Nombre de Pages : 04 Pages.

سنة 2023:

فحص التصريحات الجبائية الشهرية G50 لسنة 2023 و مقارنتها بمبلغ المقبوضات المستخرجة من الحسابات البنكية اعطى الفروقات التالية :

السنة	2023
المقبوضات حسب البنك :	
بنك AGB	43.435.099 دج بكامل الرسم
بنك EL BARAKA	103.155.111 دج بكامل الرسم
بنك BEA	98.389.606 دج بكامل الرسم
بنك BADR	34.631.092 دج بكامل الرسم
مجموع المقبوضات	279.610.908 دج بكامل الرسم
رقم الاعمال المصرح في التصريح G50	275.956.052 دج بكامل الرسم
الفرق غير المصرح	3.654.856 دج بكامل الرسم

هذا الفرق خارج الرسم و المقدر ب: 3.071.307 دج على اساس نسبة الرسم TVA

19% يعتبر رقم اعمال غير مصرح به في مادة الرسم TVA و الرسم TAP و عليه سيتم استدراك الرسم على القيمة المضافة TVA بنسبة 19% طبقا للمادة 21 من قانون الرسم على رقم الاعمال و الرسم على النشاط المهني TAP بنسبة 1.5% طبقا لاحكام المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة لسنة 2023 كما يلي :

السنة	2023
وعاء الرسم	3.071.307 دج
الرسم على القيمة المضافة 19%	583.548 دج
عقوبة الوعاء	145.887 دج
الرسم على النشاط المهني 1.5 %	46.069 دج
عقوبة الوعاء	4.607 دج

D/W de Ghardaïa.

Vérification N° : 01VP/2025

Notification N° : 01 /CDI/SPCF/SC du 27/03/2025

Nombre de Pages : 04 Pages.

جدول تجميع الحقوق :

الحقوق البسيطة	1.262.519 دج
عقوبة الوعاء	308.719 دج
المجموع المستحق	1.571.238 دج

المحقق

جغاب ابراهيم الخليل





٠٩٩

المحققون :

جغاب ابراهيم الخليل

محور محمد الحليم



Ministère des Finances

Compte de Impôts de:

GILARDATA

DIV Charadala

CDI GILARDATA

NIF: 00034708626700200000

Nom / RS:

RUE IER MAI / 47000 GILARDATA

Adresse:

1784543

N° Rôle:

CONTRÔLE PONCTUEL

Mois/Rôle:

18.05.2025

Date de Mise en

Dernière:

Date d'Expireté:

18.05.2025

AVIS A PAYER DU RÔLE N°:1784543

Type de recette	Cité de pèrio de	Base Taxable	Base Imposée ou Déclarée	Taux	Déductions	Montant des droits rattachés	Taux d'ajout	Montant des Pénalités et Majoration	TOTAL des droits et pénalités
TAP	2022	56,210,400	38,108,666	15	0	211,306	25	67,882	339,408
TAP	2023	74,811,133	50,719,400	15		361,375	25	90,344	451,720
TAP	2023	234,967,149	231,895,842	15		46,070	10	4,607	50,677
TVA	2023	234,967,149	231,895,842			583,548	25	145,887	729,435
TOTAL GÉNÉRAL DU RÔLE:						1,262,520		308,720	1,571,240

الملحق رقم 04: حالة الرقابة الخارجية 03 (ب.ي)

DIW de : Ghardaïa.

Vérification N° : 01/2025

Notification N° : 07 /CDI/SPCF/SC du 25/09/2025

Nombre de Pages : 07 Pages.

تبليغ أولي

تبعاً للتحقيق المحاسبي و الجبائي الذي أجري على مؤسستكم الناشطة في مجال مقاولّة الأشغال العمومية والكائن مقرها بحي تيشريحين مليكة العليا بلدية غرداية ولاية غرداية ، للفترة غير المتقادمة و الممتدة من 2021/01/01 إلى غاية 2024/12/31 ، و الذي شمل جميع الدفاتر المحاسبية و الوثائق الإثباتية و كذلك التصريحات الجبائية حيث تبين ما يلي:

سنة 2021:

* فحص حساب المشتريات أظهر ما يلي:

- تسديد نقدي لفاتورة المورد [REDACTED] تحمل الرقم 2021/96 بتاريخ 2021/12/29 بمبلغ خارج الرسم : 830.000 دج .مبلغ الرسم:TVA : 157.700 دج وعليه سيتم استرجاع الرسم وفقاً لأحكام المادة 30 من قانون الرسوم على رقم الأعمال
- وجود 3 فواتير للمورد [REDACTED] غير مطابقة و ذلك لتعارض المعلومات بين رأس الفاتورة و ختمها

وعليه سيتم رفض تلك الفواتير كونها مخالفة لأحكام المرسوم 468/05 المؤرخ في 2005/12/10 المحدد لشروط إعداد الفواتير حيث سيتم استرجاع الرسم و إدراج مبالغ الفواتير خارج الرسم في نتيجة الدورة.

رقم الفاتورة	تاريخ الفاتورة	مبلغ خارج الرسم	الرسم
2021/03	2021/09/16	252.100 دج	47.899 دج
2021/05	2021/09/19	252.100 دج	47.899 دج
2021/07	2021/09/21	420.210 دج	79.840 دج
المجموع		924.410 دج	175.638 دج

*مراقبة ح/404 موردو الاستثمارات اظهر تسديد نقدي لفاتورة مبلغها خارج الرسم: 606.000 دج ,مبلغ الرسم: 115.140 دج وعليه سيتم استرجاع الرسم وفقاً لأحكام المادة 30 من قانون الرسوم على رقم الأعمال تصحيح وضعيتكم المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة تجدونها في ثلاث جداول الملحق التالية:

DIW de : Ghardaïa.

Vérification N° : 01/2025

Notification N° : 07 /CDI/SPCF/SC du 25/09/2025

Nombre de Pages : 07 Pages.

سنة 2022

* تفحص التصريحات الشهرية G50 أظهر ما يلي:

- وجود حسم مضاعف لفاتورة [REDACTED] تحت رقم 2022/07 مؤرخة في 2022/10/03 مبلغها خارج الرسم: 5.042.016 دج , مبلغ الرسم: 957.983 دج حيث تم حسم الرسم في التصريح الشهري G50 نوفمبر 2022 بعدما تم حسم الرسم من قبل في G50 لشهر أكتوبر 2022 وعليه سيتم استرجاع الرسم.

* تفحص حساب الصندوق أظهر تسديد نقدي ل4 فواتير للمورد [REDACTED] وعليه سيتم استرجاع الرسم وفقاً لأحكام المادة 30 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

رقم الفاتورة	تاريخ الفاتورة	مبلغ خارج الرسم	الرسم
2022/10	2022/02/12	1.431.750 دج	272.032.5 دج
2022/20	2022/03/09	1.431.750 دج	272.032.5 دج
2022/35	2022/04/25	1.431.750 دج	272.032.5 دج
2022/42	2022/05/07	1.431.750 دج	272.032.5 دج
المجموع		5.727.000 دج	1.088.130 دج

تصحيح وضعيتكم المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة تجدونها في ثلاث جداول الملحق التالية:

DIW de : Ghardaïa.

Vérification N° : 01/2025

Notification N° : 07 /CDI/SPCF/SC du 25/09/2025

Nombre de Pages : 07 Pages.

سنة 2023:

تفحص حساب المشتريات أظهر وجود فواتير مواد أولية غير مسجلة محاسبيا كما يلي:
- فواتير :

رقم الفاتورة	تاريخ الفاتورة	مبلغ خارج الرسم	مبلغ الرسم
2023/103	2023/07/01	دج 644.000	دج 122.360
2023/104	2023/07/01	دج 486.625	دج 92.458
2023/106	2023/07/04	دج 644.000	دج 122.360
المجموع		دج 1.774.625	دج 337.178

حيث إن هذه الفاتورة غير المسجلة تعتبر رقم أعمال غير مصرح وهذا بإحتساب معامل الإنتاج المستخرج من محاسبتكم والمقدر ب(1.66) كما يلي:

- مشتريات غير مصرحة : 1.774.625 دج

- معامل الإنتاج : 1.66

- رقم الأعمال غير المصرح : 2.945.877 دج

سيخضع هذا المبلغ للرسم على النشاط المهني (TAP) وفقا لأحكام المادة 220 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والرسم (TVA) وفقا لأحكام المادة 21 من قانون الرسم على رقم الأعمال ويدمج في نتيجة الدورة مع خصم الاستهلاك.

الرسم tap = 33.141 دج

الرسم tva = 559.710 دج

* تفحص التصريحات الشهرية G50 أظهر وجود حسم مضاعف ل فاتورة رقم 2022/221 بتاريخ 2022/12/03 مبلغها خارج الرسم : 7.800.000 دج مبلغ الرسم: 1.245.378 دج مع المورد eurl colorado في التصريح الشهري G50 جوان 2023 بعدما تم الحسم في G50 لشهر ديسمبر 2022 وعليه سيتم استرجاع الرسم .

تصحيح وضعيتكم المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة تجدونها في ثلاث جداول الملحق التالية:

DIW de : Ghardaïa.

Vérification N° : 01/2025

Notification N° : 07 /CDI/SPCF/SC du 25/09/2025

Nombre de Pages : 07 Pages.

سنة 2024

- وجود فاتورة للمورد [REDACTED] التي مبلغها خارج الرسم: 1.265.773.12 دج , مبلغ الرسم: 240.496.89 دج مرفوضة لتعارض معلومات نشاط تلك المؤسسة بين رأس الفاتورة الذي يشير الى نشاط etp وختمها الذي يشير الى نشاط commerce
وعليه سيتم رفض تلك الفواتير كونها مخالفة لأحكام المرسوم 468/05 المؤرخ في 2005/12/10 المحدد لشروط إعداد الفواتير حيث سيتم استرجاع الرسم و إدراج مبالغ الفواتير خارج الرسم في نتيجة الدورة
فحص حساب الصندوق وحساب المشتريات اظهرا تسجيلكم لفاتورة المورد ets boukerne houcin تحت رقم 2024/78 مؤرخة في 2024/01/02 مبلغها خارج الرسم: 4.201.682 دج , مبلغ الرسم: 798319 دج حيث تم التسديد نقدا وقد قمتم بحسم الرسم وهو مخالف لأحكام المادة 30 من قانون الرسم على رقم الأعمال وعليه سيتم استرجاع الرسم.
- تفحص التصريحات الشهرية G50 اظهر وجود حسم مضاعف ل فاتورة رقم 2024/90 بتاريخ 2024/01/14 مبلغها خارج الرسم : 3.109.242 دج مبلغ الرسم: 590.756 دج مع المورد [REDACTED]
في التصريح الشهري G50 جوان 2024 وعليه سيتم استرجاع الرسم .
تصحيح وضعيتكم المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة تجدونها في ثلاث جداول الملحق التالية:

DIW de : Ghardaïa.

Vérification N° : 01/2025

Notification N° : 07 /CDI/SPCF/SC du 25/09/2025

Nombre de Pages : 07 Pages.

وعليه ستصبح وضعيتكم الجبائية كما يلي:

(1) جدول إستدراك الحقوق :

السنة	2021	2022	2023	2024
الرسم (TAP)	/	/	33.141 دج	/
العقوبات	/	/	3.314 دج	/
الرسم (TVA)	365.963 دج	1.851.099 دج	1.989.884 دج	/
العقوبات	91.491 دج	462.774 دج	497.471 دج	/

جدول تحديد النتائج:

السنوات	2021	2022	2023	2024
النتيجة الجبائية المصرحة	1.813.544 دج	/	957.695 دج	1.063.454 دج
الزيادات	924.410 دج	/	2.945.877 دج	1.265.773 دج
تخفيض الاستهلاك	/	/	1.774.625 دج	/
تخفيض الرسم	/	/	33.141 دج	/
النتيجة الجبائية المصححة	2.737.954 دج	/	2.095.806 دج	2.329.227 دج
الفرق الخاضع للضريبة	924.410 دج	/	1.138.111 دج	1.265.773 دج
الضريبة على الدخل الاجمالي	301.848 دج	/	346.637 دج	392.008 دج
العقوبة	75.462 دج	/	86.659 دج	98.002 دج

DIW de : Ghardaïa.

Vérification N° : 01/2025

Notification N° : 07 /CDI/SPCF/SC du 25/09/2025

Nombre de Pages : 07 Pages.

جدول تلخيص الحقوق و العقوبات :

الحقوق	5.280.580 دج
العقوبات	1.315.173 دج
المجموع	6.595.753 دج

المحققون :

- جغابج ابراهيم الخليل م ر .

- لعور عبد الحكيم م ق .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

ص	العنوان
I	إهداء
II	شكر وعرفان
III	الملخص
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
أ - د	مقدمة
الفصل الأول : الإطار النظري للرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: الإطار العام للرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي
07	المطلب الأول: ماهية الرقابة الجبائية
07	الفرع الأول : مفهوم الرقابة الجبائية
10	الفرع الثاني: أشكال الرقابة الجبائية
10	أولا: الرقابة الداخلية (الشاملة)
11	ثانيا : الرقابة الخارجية (المعمقة)
13	الفرع الثالث: إجراءات الرقابة الجبائية وإطارها القانوني والتنظيمي
13	أولا : إجراءات الرقابة الجبائية
16	ثانيا : الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية في الجزائر
17	المطلب الثاني: التحصيل الضريبي في النظام الجبائي الجزائري
17	الفرع الأول: ماهية وأهمية التحصيل الضريبي
18	الفرع الثاني: نطاق التحصيل الضريبي
19	أولا: الهيئة المختصة بالتحصيل
20	ثانياً: المكلف بالضريبة
21	الفرع الثالث : مبادئ وطرق التحصيل الضريبي
21	أولا : مبادئ التحصيل الضريبي
22	1/ التحصيل العادي للضريبة
23	2/ التحصيل الجبري (الطريقة غير مباشرة)

فهرس المحتويات

23	المطلب الثالث: علاقة الرقابة الجبائية بالتحصيل الضريبي
23	الفرع الأول: الأساس النظري للعلاقة بين الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي
25	الفرع الثاني: دور فعالية الرقابة في الرفع من التحصيل الضريبي
28	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
28	المطلب الأول : الدراسات السابقة المحلية
28	أولا: دراسة الساسي هلال (جوان 2023)
28	ثانيا : دراسة عفاف بولحية وآخرين (2022)
29	ثالثا : دراسة طالب حسين إبراهيم وين زغبية أيوب (2019-2020)
30	رابعا : دراسة BELABBAS YASMINE (2019-2020)
31	المطلب الثاني : الدراسات السابقة الأجنبية
31	أولا : دراسة Aitaa Sam Kilimvi و Martins Ninilola Adepehin (2023)
31	ثانيا : دراسة Rizki Indrawan (2021)
32	المطلب الثالث : المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
34	خلاصة
الفصل الثاني : دراسة حالة - مركز الضرائب ولاية غرداية	
36	المبحث الاول : التعريف بالمؤسسة قيد الدراسة
36	المطلب الاول : تعريف مركز الضرائب
37	المطلب الثاني : هياكل مركز الضرائب
39	المطلب الثالث : مهام مركز الضرائب
41	أولا: المصلحة الرئيسية للتسيير
41	ثانيا : المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث
43	ثالثا: المصلحة الرئيسية للمنازعات
44	رابعا : القباضة
44	خامسا : مصلحة الاستقبال والإعلام
45	سادسا : مصلحة الإعلام الآلي والوسائل
46	المبحث الثاني : دراسة حالات تطبيقية للرقابة الجبائية بمركز الضرائب غرداية
46	المطلب الأول: دراسة حالات الرقابة الداخلية بمركز الضرائب غرداية
46	الفرع الأول: الحالة الأولى للرقابة الداخلية (ل.ع)

فهرس المحتويات

49	الفرع الثاني: الحالة الثانية للرقابة الداخلية (E.Z.T.V)
52	المطلب الثاني: دراسة حالات الرقابة الخارجية بمركز الضرائب غرداية
52	الفرع الأول: عرض الحالة الأولى للرقابة الخارجية (ب.م)
53	الفرع الثاني: عرض الحالة الثانية للرقابة الخارجية (شركة S.H.T)
56	الفرع الثالث: عرض الحالة الثالثة للرقابة الخارجية (ب.ي)
58	المطلب الثالث: تحليل ومناقشة النتائج
62	خلاصة
64	خاتمة
77	قائمة المصادر والمراجع
-	الملاحق
-	فهرس المحتويات



غرداية في:

شهادة تصحيح

يشهد الأستاذ (ة) : بيشي اسماعيل

الصفة في لجنة المناقشة

مُشرفاً

بصفته عضواً في لجنة مناقشة الطالب: (ة) : صيتي سارة

تخصص :

المستوى : ماستر

محاسبة

بغنوان : فعالية الرقابة الجبائية في الرفع من التحصيل الضريبي — دراسة حالي

مركز الضرائب بوهراوة — غرداية

تاريخ المناقشة : الخميس 04 جوان 2026

أن الطالب: (ة) يلتزم (ة) بجميع الملاحظات المقدمة من طرف اللجنة وأن المذكرة قابلة
للإيداع النهائي

رئيس القسم:

إمضاء الأستاذ (ة) المكلف (ة) بمتابعة التصحيح

